جامعه المنصورة
كليه الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون الجنائي

المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية

إعداد

علي عز الدين الباز

باحث دكتوراه بقسم القانون الجنائى

المشرف على الرسالة

أ.د / احمد شوقي عمر أبو خطوه

أستاذ القانون الجنائي

وعميد كليه حقوق المنصورة الأسبق

مقدمة

لعبت التكنولوجيا الحديثه دورا كبير فى تسهيل حياه الانسان فى السنوات الاخيره ومواجهه ما كان يمثل للبشريه مشاكل كبيره لم تكن تحلم يوما بالقضاء عليها سواء فى مجالات الاتصالات او الانتقال او مكافحة الامراض والاوبئه التى طالما عانت منها البشريه وكانت سببا فى معاناة الكثيرين من بنى البشر على مدار سنين ، الى جانب الدور الكبير لهذه التكنولوجيا فى تسهيل الحياه اليومية للانسان المعاصر وتوفير وسائل الرفاهية والراحه له .

لم يكن يتصور أن تقف هذه التكنولوجيا الحديثه عاجزة أمام المشاكل التى تواجه النظام الجنائى بشكل عام والعقوبه السالبه للحريه بوجه خاص ، بل قامت بالتدخل فى مجمل النظام الجنائى وفرض اليات جديدة اصبحت واقعا لا يمكن الاستغناء عنه فمن يتصور خلو نظام الاثبات الجنائى الان من ادلة المراقبات التليفونية وتحاليل الدم وتحاليل DNA وتتبع ارقام التليفونات المحمول والبصمات وغيرها من ادلة المعمل الجنائى التى اصبحت اساسا مهما فى كشف كيفية وقوع الجرائم ونسبتها الى المتهم من عدمه .

كما كان لهذه التكنولوجيا الحديثه دور كبير فى علاج مشاكل العقوبة السالبه للحرية وما قد تسببه من أضرار لا يمكن تجاهلها وذلك من خلال إيجاد بديل لهذه العقوبة وبخاصة العقوبة قصيرة المدة وذلك من خلال ربط العدالة الجنائية فى مراحلها المتعاقبة بما أحرزته البشرية من تقدم ملموس على صعيد التكنولوجيا وذلك عن طريق تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بطريقة مبتكرة خارج اسوار السجن فى الوسط الحر مع إخضاع المحكوم عليه بتلك العقوبة لنظام الكترونى لمراقبته عن بعد للتأكد من إلتزامه بالتواجد فى المكان المحدد سلفا خلال الاوقات المحددة ايضا سلفا بموجب حكم قضائى وهو ما يعرف بنظام الخضوع للمراقبة الالكترونية .

نتناول دراسة هذا البحث من خلال المباحث الاتية :

المبحث الاول : ماهية المراقبة الالكترونية ومبررات ومشكلات التطبيق

المبحث الثانى : التجارب الدولية لنظام المراقبة الالكترونية

المبحث الاول
ماهية المراقبة الالكترونية ومبررات ومشكلات التطبيق

تمهيد وتقسيم :

تعرف عملية المراقبة الالكترونية بأنها عمل أمنى أساسى له نظام معلومات إلكترونى يقوم فيه المراقب (بكسر القاف) بمراقبة المراقب (بفتح القاف) بواسطة الاجهزة الالكترونية وعبر شبكة الانترنت لتحقيق غرض محدد وإفراغ النتيجة فى ملف إلكترونى وتحرير تقارير بالنتيجة (١) .

من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن عملية المراقبة الامنية الالكترونية او عملية المراقبة الالكترونية فى حد ذاتها هى عملية تقوم بها جهه من جهات الدولة سواء كانت جهه أمنية أوجهه قضائية تجاه شخص معين او مكان معين بغرض جمع بيانات او معلومات عن هذا الشخص او المكان بإستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة لتحقيق غرض أمنى او غرض اخر .

وعلى ذلك فإنه لا يمكن إطلاق تعبير المراقبة الالكترونية دون تحديد لان إطلاق هذا التعبير دون تحديد قد يولد الاعتقاد بأننا بصدد مراقبة عادية لفرد من الافراد او مكان من الاماكن دون ربط بين عملية المراقبة وبين إرتكاب جريمة او صدور حكم بالعقاب فيها تجاه الجانى الذى تتم مراقبته بناء على حكم قضائى ولذلك تم ربط عملية المراقبة بكونها طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج اسوار السجن ليصبح االامر اكثر تحديدا (٢) .

حتى يتم التعرف على ماهية المراقبة الالكترونية بوصفها طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج اسوار السجن فسوف نتناول دراسة هذا المبحث من خلال المطالب الاتية :

المطلب الاول : ماهية المراقبة الالكترونية كوسيلة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية
المطلب الثانى : مبررات ومشكلات تطبيق نظام المراقبة الالكترونية

(١) د . مصطفى محمد موسى ، المراقبة الالكترونية عبر شبكة الانترنت ، دار الكتب القانونية ٢٠٠٥ ص ١٩٢ .
(٢) د . عمر سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية بدون تاريخ النشر ، ص ٣ .

المطلب الاول
ماهية المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية

تمهيد وتقسيم :

الوضع تحت المراقبة الالكترونية هو أحد الاساليب المبتكرة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة خارج أسوار السجن فى الوسط الحر بصورة ما يدعى السجن فى البيت ، ويقوم هذا الاسلوب على السماح للمحكوم عليه بالبقاء فى منزله لكن تحركاته محدودة ومراقبة بواسطة جهاز يشبه الساعة او السوار يكون مثبت فى معصمه او أسفل قدمه ، وهى الوسيلة التى تدخل فى نطاق البديل العصرى للعقوبة السالبة للحرية خصوصا قصير المدة منها ، كما أن هذا البديل يشكل علاجا لعدد كبير من مشاكل العقوبة السالبة للحرية فى ظل المشاكل الاقتصادية التى تواجه المؤسسات العقابية على مستوى العالم بجانب حالات التكدس الشديد بتلك المؤسسات .

للتعرف على الية المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة االسالبة للحرية خارج اسوار السجن فلابد من التعريف الدقيق لهذه الالية مع بيان تاريخ نشأتها وكذا بيان الفرق بينها وبين البدائل الاخرى للعقوبة السالبة للحرية او بينها وبين العقوبات الاخرى المشابهه لها وذلك لبيان ذاتية هذه العقوبة ومدى ما تتمتع به من تطور فى أسلوب تنفيذ العقوبة يتفق والفكر الحديث ومعطيات الزمن التى لابد من حسن إستغلالها لتحقيق ما يهدف اليه النظام العقابى الحديث من تحقيق أكبر قدر من التأهيل للمحكوم عليه مع أقل قدر من المساس بحريته والتأثير على علاقاته الاسرية والاجتماعية وما يشكله ذلك من ضرر يلحق بغير من إرتكب المخالفة او الجرم من أفراد اسرته .

تتطلب المراقبة الالكترونية ضرورة إيجاد الية معينة لتطبيقها فماهية المراقبة الالكترونية تتمركز حول بقاء المحكوم عليه فى منزله او محل عمله او تحديد أماكن تواجده خلال فترات معينة وبالتالى لابد من إيجاد وسيلة معينة لتحقيق هذا الشرط والرقابة عليه ، وهو ما يتحقق بعدة اليات او وسائل ، وعلى ذلك فإن بحثنا لهذا المطلب سوف يأتى من خلال الفروع الاتية :

الفرع الاول : تعريف المر اقبة الالكترونية ونشأتها

الفرع الثانى : ذاتية المراقبة الالكترونية كوسيلة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية

الفرع الثالث : الية تطبيق المراقبة الالكترونية

الفرع الاول
تعريف المراقبة الالكترونية ونشأتها

تعريف المراقبة الالكترونية :

تعددت المصطلحات التى تعبر عن فكرة المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية وهى وإن كانت متباينة فى عباراتها إلا أنها كلها تشير الى مضمون واحد ، ومن ذلك مصطلح الحبس المنزلى Home Detention Curfew وكذلك مصطلح المراقبة الالكترونية Electronic Monitoring of offenders وكلاهما يشير الى الالية التى يتم من خلالها إخضاع المراقب او المخالف للقانون للرقابة التى تضمن وجوده داخل منزله طوال الوقت او أثناء اوقات من اليوم خلال ساعات معينه يتم تحديدها سلفا ، وتتم عملية المراقبة عن طريق جهاز صغير يشبه ساعة اليد يتم تركيبه حول معصم المحكوم عليه او قدمه ، ويتصل هذا الجهاز بواسطة جهاز الكترونى بالمركز المسئول عن المراقبة بواسطة خط التليفون الخاص بالمكان المحدد لإقامة الخاضع للمراقبة (١) .

يتضح من خلال هذا التعريف اتسام نظام المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية بثلاث خصائص : اولها أن الجانب الفنى يمثل جوهر المراقبة فلا تتم هذه الاخيرة بالطرق العادية وإنما تتطلب اجهزه فنية تعمل بطريقة إلكترونية وثانيا أن هذه المراقبة محددة من حيث المكان كالمنزل او دور الاقامة ومن حيث الزمان فتقتصر على ساعات معينه خلال اليوم وأخر هذه الخصائص ان المراقبة الالكترونية تنهض على مبدأ التراضى فلا يجوز فرضها على الخاضع لها او قيام السلطة القضائية بالالزام بها (٢) .

يلاحظ كذلك من خلال التعريف أن الاقامة فى المنزل تمثل عنصرا جوهريا فى فكرة المراقبة الالكترونية ، إلا ان المراقبة يمكن أن تتم خارج المنزل وفقا للحدود التى ترسمها الجهه القائمة على التنفيذ فضلا عن أنه من الممكن الاقامة فى المنزل والخضوع للرقابة العادية من رجال الشرطه وهو الامر الذى يختلف عن فكرة المراقبة الالكترونية وبالتالى فإن المراقبة االالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية تمكن أن تتم خارج حدود الاقامة بالمنزل (٣) .

(1) James Bonta , Suzanne Wallace-Capretta , Jennifer Rooney , Electronic Monitoring In Canada , Solicitor General Canada , May 1999 p v . http://www.publicsafety.gc.ca 22/6/2013 .

(٢) د . اسامة حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، دار النهضه العربية الطبعة الاولى ٢٠٠٩ ص ٧ .

(٣) د . عمر سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، المرجع السابق ص ٣ .

تستعمل المراقبة الالكترونية فى العديد من الدول التى تنتهج سياسة جنائية حديثة تهدف الى الحد من توقيع عقوبة السجن ، وتستعمل المراقبة الالكترونية فى هذه الدول فى واحدة او أكثر من الوظائف الاتية :

- خلال مرحلة ما قبل المحاكمة كإجراء من الاجراءات الجنائية
- كإجراء من إجراءات تعليق تنفيذ عقوبة السجن
- كعقوبة قائمة بذاتها
- تدخل كعقوبة ضمن عقوبات أخرى
- كإجراء يسبق إخلاء السبيل النهائى
- كإجراء من إجراءات إخلاء السبيل المشروط من السجن قبل إنتهاء مدة العقوبة
- كإجراء يتبع مع بعض انواع المجرمين عقب إنتهاء عقوبتهم وخروجهم من السجن (١) .

فى جميع الصور السابقة لاستعمال المراقبة الالكترونية يتعين على الخاضع لها الالتزام بالسلوك القويم فى حياته والبعد عن كل سلوك من شأنه إتجاهه لدرب الجريمة من جديد ، مثل إقامته علاقات مع ذوى السوابق ومحترفى الاجرام وذوى السمعه السيئة او التردد على الحانات او حمل ادوات يمكن إستخدامها فى إقتراف الجرائم كالاسلحة النارية والبيضاء (٢) .

على الرغم من مزايا الوضع تحت المراقبة كأسلوب حديث لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية فإنه لم يسلم من الانتقادات فكثيرون يرون أن السجن فى البيت لا يمثل سلبا للحرية ومن ثم فإنه لا يجسد صورة العقوبة الزاجرة والتى تحقق الالم والحرمان وبالتالى فقد اصبحت المراقبة الالكترونية امام فريقين ، فريق يرى أنها عقوبة بكل ما تحمله الكلمة من معنى مع تميزها بأنها شكل جديد من الرد على الاجرام يستند الى التكنولوجيا الحديثة يجمع بين الردع وإعادة التأهيل ويقوم بالدرجة الاولى على الثقة دون أن يحمل العزلة والانقطاع والوحدة التى يقود اليها السجن وفريق اخر يرى انها تدبير يؤدى الى تأكل العقوبة ويفقدها مضمونها وأهدافها (٣) .

(1) Mlke Nellis and Dominik Lehner , Scope and Definitions Electronic Monitoring , European Committee on Crime Problems (CDPC) Council for Penological Cooperation (PCCP) 16/10/2012 P 2 .
www.coe.int

(٢) د . ايمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، دار النهضه العربية ، الطبعة الاولى ٢٠٠٥ ص ٤ .

(٣) د . صفاء أوتانى ، الوضع تحت المراقبة الالكترونية فى السياسة العقابية الفرنسية ، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ العدد الاول ٢٠٠٩ ص١٣٢ .

نشأة وتطور المراقبة الالكترونية كوسيله حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية

ترجع عمليات المراقبة الالكترونية الى العمل الذى قام به الدكتور Ralph Schwitzgebel من خلال اللجنه العلمية للاختبار النفسى بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الامريكية ففى عام ١٩٦٤ استطاع هذا العالم أن يطور وحدة جهاز راديو تزن كيلو جرام واحد لتصبح قادرة على رصد الاشارات الجسمانية والعصبية للانسان فى مكان محدد والتى تختلف من إنسان لاخر وإرسال تلك الاشارات الى جهاز إستقبال وذلك فى محيط مسافة لا تتعدى أربعمائة متر مربع وإظهار النتيجه على شاشة معدة لذلك ويمكن من خلال هذه العملية إقتفاء اثر شخص معين (١) .

وفى بدايات عام ١٩٨٠ قام قاضى أمريكى تحت دافع تأثره بحلقات المسلسل الكرتونى الشهير (الرجل العنكبوت Spidereman) والتى إستطاع فيها الشرير تحديد أماكن تواجد بطل القصة الخارق بفضل جهاز فى معصم اليد وحاول هذا القاضى إقناع إحدى الشركات الخاصة لتطوير إسورة مراقبة يمكن للمدانيين لبسها حتى يمكن مراقبتهم من خلال جهاز مركزى يرصد تحركاتهم ، وبالفعل وفى عام ١٩٨٣ صدر اول حكم يلزم المفرج عنهم تحت شرط قبل إنتهاء مدة عقوبتهم بإرتداء ما يشبه الخلخال بأقدامهم لمراقبة سلوكهم عقب الافراج عنهم (٢) .

أعقب نجاح هذه التجربة تبنيها من خلال مشروعات قوانين حكومية ظهرت اولا فى واشنطن ثم ولايات فرجينيا وفلوريدا ومتشيجن وكاليفورنيا وذلك حتى وصل عدد البرامج الحكومية التى تتبنى نظام المراقبة الالكترونية سنة ١٩٨٦ الى ٤٥ برنامج فى ٢٦ ولاية أمريكية وذلك قبل أن يشق النظام طريقه الى النور وتقره العديد من التشريعات الاوروبية (٣) .

(1) Matt Black and Russell G.Smith , Electronic Monitoring in the Criminal Justice System , Australian Institute of Criminology , May 2003 p 1 .
18/7/2013http://www.aic.gov.au

(2)Ibid .

(٣) د . أسامة حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ١٠ .

الطبيعة القانونية للمراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية

يثور تساؤل حول تحديد الطبيعة القانونية للمراقبة الالكترونية وهل هى تعد عقوبة سالبة للحرية على ذات النحو الذى يتم داخل المؤسسات العقابية ام انها أسلوب او طريقة للمعاملة العقابية يطبق على طائفة معينة من المحكوم عليهم .

يعتبر حرمان المحكوم عليه من حرية الحركة والتنقل الا فى اطار الكيان المادى للمؤسسة العقابية التى يقضى فيها المحكوم عليه عقوبته هو جوهر العقوبة السالبة للحرية ، وبالتالى فإنه إذا أمكن الوصول الى هذه الغاية وتحقيق تلك النتيجة بوسيلة أخرى فليس هناك ما يمنع من القول نظريا على الاقل بأننا بصدد عقوبة سالبة للحرية ، وهو الامر الذى قد ينطبق على المراقبة الالكترونية التى يتحقق فيها حرمان الخاضع لها من حرية الحركة والتنقل الا فى محيط المكان او المنزل الذى يعيش فيه المحكوم عليه (١) .

القول السابق يحد منه امران : **الاول** – ان المشرع المصرى عندما عرف الحبس فى المادة ١٨ من قانون العقوبات ربطه بمكان محدد هو السجون المركزية او السجون العمومية وذلك وفقا لنص المادة " عقوبة الحبس هى وضع المحكوم عليه فى أحد السجون المركزية او العمومية المدة المحكوم بها "

الثانى : أن سلب الحرية يفترض استمرارا فى منع المحكوم عليه من حرية الحركة والتنقل وهو من المبادئ التقليدية فى تنفيذ العقوبة السالبة للحرية وهو الامر الذى يختلف فى حالة المراقبة الالكترونية إذ أن سلب الحرية يكون فى غير أوقات العمل او الدراسة او العلاج فالاستمرار فى التنفيذ ليس من سمات المراقبة الالكترونية على النحو الذى طبقته الانظمة العقابية التى أخذت بها

وبالتالى فإنه ووفقا لهذا الراى فإنه لا يمكن النظر الى المراقبة الالكترونية على أنها عقوبة سالبة للحرية قائمة بذاتها وإنما هى أسلوب او طريقة للمعاملة العقابية تطبق على فئة من المحكوم عليهم تثبت ظروفهم أنهم أهل لهذه المعاملة الخاصة (٢) .

(١) د . عمر سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، مرجع سابق ص١١.
(٢) المرجع السابق ص ١٢ .

يرى البعض أن تحديد الطبيعة القانونية للمراقبة الالكترونية لابد أن يتم فى ضوء معيار شكلى يستند الى المرحلة الاجرائية التى يتم فيها تطبيق المراقبة الالكترونية فإذا تم تطبيق تلك االمراقبة فى المرحلة السابقة على صدور الحكم فى الدعوى الجنائية كنا بصدد تدبير إحترازى ، إذ الفرض هنا أن المراقبة الالكترونية تحل محل الحبس الاحتياطى فى تحقيق غاياته التى تنحصر أهمها فى حرمان الجانى من تشويه الدليل او التأثير على الشهود او الحيلولة دون إرتكاب جرائم جديدة نظرا لخطورته الاجرامية ، أما إن كنا فى مرحلة التنفيذ العقابى اى بعد صدور حكم بالادانه فإن المراقبة الالكترونية هنا تحمل الطبيعة العقابية لانها تنطوى على تقييد للحرية ولكنها هنا عقوبة تهذيبية بناءة تحمل طابع المكافأة عن حسن سلوك المحكوم عليه فى أوقات سابقة لسلب الحرية وهو الامر الذى إنتهى اليه الفكر العقابى الحديث فى شرح تدرج نظم المؤسسات العقابية (١) .

ويرى الباحث أن المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية هى توظيف للتكنولوجيا الحديثة فى مجال العدالة الجنائية لها ذاتيتها المستقلة التى فرضتها الطبيعة الخاصة لها بما يمكن أن تحمله من صفات العقوبة السالبة للحرية وكذلك الترابير الاحترازية .

(١) د . أسامه حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ١٤ .

الفرع الثانى
ذاتية المراقبة الالكترونية كوسيلة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية

المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج اسوار السجون تعتبر بديل حديث للسجون والمؤسسات العقابية يتم من خلالها تنفيذ العقوبة السالبة للحرية دون إيداع المحكوم عليه داخل سجن وبالتالى لا يتعرض الخاضع لها لما قد يتعرض له السجين من اضرار للاختلاط داخل السجون ومن بيئة يغلب عليها الاجرام والسلوك الشاذ ، كما أن المراقبة الالكترونية تعتبر إستغلال للتكنولوجيا الحديث وإخضاع لها فى تحسين وتطوير النظام العقابى وبالتالى فإن لها ذاتية خاصة تميزها عن غيرها من بدائل للعقوبة ومن أساليب للمعاملة العقابية التى تتم مع المحكوم عليهم بغية إعادة إدماجهم داخل المجتمع .

تتشارك المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة فى تنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج اسوار السجون مع العديد من البدائل الاخرى للعقوبة فى العديد من الصفات ، كما تتشارك ايضا صفات معينه مع بعض التدابير الاحترازية الاخرى ، كذلك قد يكون الهدف من فرض التدبير الاحترازى او فرض المراقبة الالكترونية او حتى احد بدائل العقوبة او الحبس الاحتياطى واحد ولكن تظل المراقبة الالكترونية بإعتبارها بديل حديث للعقوبة السالبة للحرية لها خصوصيتها التى تفرضها شخصية الخاضع لها وطبيعتها كعقوبة خاصة لها اليات مختلفة لتنفيذها ، وفيما يلى عرض لذاتية المراقبة الالكترونية مقارنة بغيرها من الاليات والبدائل الاخرى .

اولا : المراقبة الالكترونية ومراقبة الشرطة

قد يحتاج المحكوم عليه خلال فترة معينه الى توجيه وإشراف حتى لا يقع فريسه لعوامل الاجرام مرة أخرى وبالتالى يرتكب جريمه جديدة وهذا هو هدف مراقبة الشرطه للمحكوم عليه للحد من تأثير دوافع الاجرام او الاختلاط بأصدقاء السوء او إرتياد أماكن معينه قد تكون سببا فى تحريك الميل الى إرتكاب جريمه جديده .

تشترك مراقبة الشرطه مع المراقبة الالكترونية فى أن كليهما يمثل مساسا بالحرية الشخصية للخاضع لهما فكل منهما مقيد لتلك الحرية او يحد منها بقدر معين ولكن لا يسلبها نهائيا ، ففى مراقبة الشرطه يتم إلزام المحكوم عليه بمجموعة من القيود والاجراءات التى لا تسلبه حريته كاملة وكذلك الحال فى المراقبة الالكترونية يتم الحد من حرية الحركة والتنقل للخاضع لها (١) .

كذلك تتشابه مراقبة الشرطه مع المراقبة الالكترونية فى أن كليهما يمنح الجانى الفرصة لتقويم سلوكه ذاتيا والاندماج فى المجتمع خلال فترة الخضوع لهما (٢) .

على الرغم من هذا التشابه بين المراقبة الالكترونية ومراقبة الشرطه إلا أنهما يختلفان فى بعض الاوجه ، فالمشرع المصرى قد جعل لمراقبة الشرطه ثلاث حالات وهى أن تكون عقوبة أصلية كما نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم والتى تعاقب فيها على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، وقد تكون عقوبة تبعية كما فى جرائم تزييف العملة وقد تكون عقوبة تكميلية جوازية كما فى جرائم العود الى السرقة والنصب أما المراقبة الالكترونية فإنها ليست ذات صفة أصلية او تكميلية او تبعية ولكنها أسلوب للمعاملة العقابية خارج أسوار السجون بالاضافة الى أن المراقبة الالكترونية ليست تدبيرا إحترازيا وذلك عكس المراقبة الالكترونية كما أن المراقبة الالكترونية تقتضى متابعة الخاضع لها متابعة كاملة فى حين أن الخاضع لمراقبة الشرطه تتم متابعته متابعة متقطعة للتأكد من إحترامه للالتزامات المفروضه عليه (٣) .

(١) د . أسامه حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ٦٠ .
(٢) د . أيمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، المرجع السابق ص ٨ .
(٣) د . عمر سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، مرجع سابق ص ٣١

ثانيا : المراقبة الالكترونية ونظام العمل للمنفعة العامة

يعد العمل للمنفعة العامة أحد صور نظام المعاملة خارج المؤسسات العقابية الذى يجنب المحكوم عليه الاختلاط بأوساط السجون ويسهم فى إعادة تأهيله إجتماعيا كما أن هذا النظام يحقق فائدة للمجتمع الذى يستفيد من تلك الخدمات المجانية .

يقصد بالعمل للمنفعة العامة إلزام المحكوم عليه بإتمام عمل دون مقابل لمصلحة المجتمع ، بدلا من دخوله السجن وذلك خلال مدة معينة تحددها المحكمة فى قرارها بفرض هذا النظام ، وبالتالى فإن هذا النظام يقوم على توفير معاملة عقابية خاصة تنطوى على التهذيب من خلال العمل ودون أن تنطوى على سلب للحرية وبفضل هذا النظام يتم تجنب مساؤى العقوبة السالبة للحرية وأثرها السلبى فى نفسية المحكوم عليهم وشخصيتهم داخل السجن ، فيلزم الطبيب مثلا بتقديم خدمات علاجية للمرضى فى أحد المراكز الصحية مرتين فى الاسبوع ، ويحكم على النجار بتجديد أثاث إحدى الادارات الحكومية ، كما أنه يمكن تحديد نطاق العمل للمنفعة العامة بأعمال يستفيد منها المجتمع (١) .

لنظام العمل للمنفعة العامة طبيعة خاصة تجمع بين العقوبة والتدبير فهو كإحدى العقوبات البديلة عن العقوبة السالبة للحرية يحمل فى طياته بعضا من صفات العقوبة فهو يمثل إلزاما وتكليفا وإجبارا (جسديا ونفسيا) للمحكوم عليه كونه يعد تقييدا لحريته ومن ثم فإن هذا النظام ينذر الجميع بسوء عاقبة الاجرام ، ويحقق بذلك وظيفة الردع العام ، فهو يتطلب إنضباطا ذاتيا من جهة وإحترام الاخرين من جهه أخرى وكما أن المحكوم عليه بهذا النظام قد يترتب عليه قيامه بعمل قد يستغرق وقتا طويلا وجهدا وعناء ، كما يواجه حالات ويقوم بمهام تتطلب منه توظيف خبرته ومقدرته وهو فضلا عن ذلك يقدم عملا مجانيا وحسن أدائه يدل على ندمه ورغبته فى التكفير عن جريمته وعدم الرجوع اليها ثانية ، كما أن العمل للمنفعة العامة يسعى الى إرضاء الشعور الجمعى بالعدالة فهو يسعى الى محو عدوان الجريمة على العدالة كقيمة إجتماعية وذلك بقيام المحكوم عليه بتعويض الضرر الذى تولد عن جريمته بأداء عمل نافع للمجتمع ودون مقابل (٢)

(١) د . محمد سيف النصر عبد المنعم ، بدائل العقوبة السالبة للحرية فى التشريعات الجنائية الحديثة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ٣٩٠ .

(٢) د . صفاء أوتانى ، العمل للمنفعه العامة فى السياسة العقابية المعاصرة ، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ العدد الثانى ٢٠٠٩ ص ٤٣٣ .

يتميز العمل للمنفعة العامة بأنه يسعى الى تحقيق أغراض متميزه عن أغراض العقوبة التى يتمثل جوهرها فى الايلام الذى يتحقق عن طريق المساس بحق من حقوق من تفرض عليه العقوبة بينما يسعى العمل للمنفعه العامة لتحقيق هدفين :
الاول : إصلاح ضرر الجريمة
الثانى : إعادة تأهيل المحكوم عليه إجتماعيا فهو معاملة عقابية خاصة تعزز التضامن الاجتماعى تجاه المحكوم عليه وتساعد على إعادة إندماجه الاجتماعى

كما أن العمل للمنفعة العامة يحمل بعضا من صفات التدبير لانه ذو صفة تأهيلية ووقائية فهو يفرض لاعتبارات تتعلق بمصلحة الفرد والمجتمع معا ويرمى الى الحد من ظاهرة العود عن طريق تأهيل الفرد ويهدف الى حماية المجتمع فهو يحمل فى طياته فلسفة التعويض (١) .

تعرف عدد من التشريعات العقابية نظام العمل خارج السجن ومن ذلك قانون العقوبات المصرى وذلك على وجهين إما أن يكون العمل للمنفعة العامة عقوبة بديلة للحبس قصير المدة او أن يكون بديلا للاكراه البدنى .

تتمثل الصورة الاولى للعمل للمنفعة العامة فيما نصت عليه المادة ١٨ من قانون العقوبات المصرى والمادة ٤٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية بقولهما " لكل محكوم عليه بالحبس البسيط مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن وفقا لما هو مقرر بالمواد ٥٢٠ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

أما الشكل الاخر من العمل للمنفعة العامة فهو كبديل للاكراه البدنى بإعتباره وسيلة لتحصيل الغرامة التى يمتنع المحكوم عليه عن دفعها او يعجز عن دفعها والمنصوص عليه فى المواد ٥٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية " للمحكوم عليه أن يطلب فى اى وقت من النيابة العامة قبل صدور الامر بالاكراه البدنى إبداله بعمل يدوى او صناعى يقوم به " كما تنص المادة ٥٢١ من القانون على " يشتغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لاحد الجهات الحكومية او البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ عليه بها "

(١) د . صفاء اوتانى ، العمل للمنفعه العامة فى السياسة العقابية المعاصرة ، المرجع السابق ص ٤٣٣ .

يتشابه العمل للمنفعة العامة مع المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية فى أنهما بديلان للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة وفى أنهما يجنبان المحكوم عليه وأفراد اسرته وعائلته والاقتصاد القومى للمجتمع الاضرار السلبية المتعددة للعقوبة السالبة للحرية والتى لا ينتهى المجال الزمنى لتأثيرها بنهاية مدة تنفيذ العقوبة بل إن التأثير السلبى لتلك العقوبة يتخطى هذا المدى االزمنى الى ما هو أبعد من ذلك ، كما أنهما يجنبان المحكوم عليه الاثار السلبية لاختلاطه بعتاة المجرمين فى السجون بالاضافة الى فاعلية كلا النظامين فى الحد من معدلات تكدس السجون وتقليل نسبة العود الى الجريمة (١) .

ومع ذلك فثمة إختلاف بين العمل للمنفعة العامة والمراقبة الالكترونية يتصل بصفة كلا منهما فالعمل للمننفعة العامة له وجهين وهما أن يكون بديلا لعقوبة الحبس البسيط الذى لا يتجاوز ثلاثة اشهر او بديلا للاكراه البدنى فى حين تمثل المراقبة الالكترونية عقوبة مستقله تمثل وسيلة مستحدثة لتقييد الحرية خارج الحدود الجغرافية للسجون دون أن تعد بديلا عن العقوبة ذاتها (٢)

كما يختلف نظام العمل للمنفعة العامة عن نظام المراقبة الالكترونية فى بعض الامور الفنية التى تتطلبها الية تنفيذ كلا النظامين سواء من ناحية الجهه المسئولة عن تنفيذ كلا النظامين او الاساس القانونى الذى يستند اليه اى منهما وكذلك اليات تطبيق النظامين فنجد أن المراقبة الالكترونية تعتمد بالمقام الاولى فى تنفيذها على الوسائل التكنولوجية الحديثة .

(١) د . أيمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، المرجع السابق ص ١٠ .
(٢) د . أسامة حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ٦٧ .

ثالثا : المراقبة الالكترونية والافراج الشرطى .

الإفراج الشرطي : هو نظام يفرج بمقتضاه عن المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية قبل أن تنقضى كل المدة المحكوم بها عليه ، فإذا إنتهت المدة دون أن يخل المحكوم عليه بشروط الافراج فإنه يكون قد استوفى مدة العقوبة كاملة ويصبح الافراج بالتالى نهائيا ، أما إذا ثبت مخالفته لهذه الشروط الغى الافراج وأعيد المحكوم عليه لتنفيذ المدة المتبقية من العقوبة (١) .

كما يعرف أيضا الافراج الشرطى بأنه الالية التى بواسطتها يمكن للسجين المدان الذى اظهر براهين او ادلة على إعادة تجدد شخصيته إجتماعيا خلال فترة تواجده بالسجن الحصول على إفراج مشروط لفترة تستمر حتى ميعاد الافراج الرسمى (٢)

ويتضح من هذين التعريفين أن الافراج الشرطى ينطوى على تغيير فقط فى كيفية تنفيذ الجزاء الجنائى فبعد أن كان الجزاء الجنائى ينفذ فى وسط مغلق سالب للحرية أصبح يتم فى وسط حر يكتفى فيه بتقييد تلك الحرية ، ولهذا النظام ما يبرره من إعتبارات تتمثل فى الاتى :

- تشجيع المحكوم عليه على إلتزام السلوك الحسن داخل السجن حتى يستفيد من مزايا هذا النظام ، ولا شك فى أن إنتهاج هذا السبيل من أغلب المسجونين يكفل تطبيق المعاملة العقابية على أحسن نحو لتحقيق أغراض العقوبة .
- كما أن فرض إلتزامات معينه على المحكوم عليه بعد الافراج عنه إفراجا شرطيا مع كون هذا الافراج معلقا على وفائه بهذه الالتزامات التى تتمثل فى سلوك المفرج عنه سلوك مستقيم مطابق للقانون الامر الذى يجعل المفرج عنه إفراجا شرطيا يحرص على الالتزام بالقانون حتى لا يتعرض لالغاء الافراج
- يعتبر الافراج الشرطى سبيل الى تفريد المعاملة العقابية ، فقد يتحسن وضع المحكوم عليه بسرعه أكثر مما كان يتوقع القاضى أثناء النطق بالحكم ، وبالتالى يكون من غير المناسب الاستمرار فى تنفيذ الجزاء الجنائى داخل السجن بالنسبة للمحكوم عليه فى الوقت الذى بدا فيه إصلاحه .
- بالاضافة الى أن الافراج الشرطى يساعد المفرج عنه على العودة للمجتمع بشكل تدريجى وتمكينه من التكيف مع أفراد وظروف هذا المجتمع نتيجة التدرج بالمحكوم عليه من السلب الكامل للحرية الى الحرية المقيدة بقيود (٣)

(١) أستاذنا الدكتور . احمد شوقى ابو خطوه ، المساواة فى القانون الجنائى ، دار النهضة العربية ، الطبعة الخامسة القاهرة ٢٠٠٨ ، ص ١٤٧ .

(2) Christopher l. Blackesley , Conditional Liberation (Parole) In France , University of Nevada , Las Vegas , School of Law , 1978 , p 3 .

digitalcommons.law.lsu.edu 11/1/2013

(٣) د . فوزية عبدالستار ، مبادئ علم العقاب ، دار النهضة العربية ،القاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ١٧٩ .

- الافراج الشرطى وسيلة تهدف الى التغلب على بعض مشاكل السجون ومنها مشكلة ازدحام السجون فإطلاق سراح المحكوم عليهم غير الخطرين ليحل محلهم الخطرون من شأنه تخفيف الازدحام بالسجون والاقتصاد فى النفقات داخل المؤسسات العقابية (١) .
- الافراج الشرطى يعتبر وسيلة لاختبار مدى نجاح برامج تأهيل السجين (٢) .

يمكن القول أن نظام المراقبة الالكترونية يتشابه ويختلف عن نظام الافراج الشرطى فى عدد من النقاط تتمثل فى الاتى :

اولا : يتشابه كلا النظامين فى إتاحتهما الفرصة للمحكوم عليه لمباشرة شئون حياته اليومية والوفاء بإلتزاماته الاجتماعية والاسرية والعائلية دون وقوف اسوار السجن وقضبانه حائلا بينه وبين هذا الامر ، كما أن كلا النظامين يسمح للمحكوم عليه فى تنفيذ جزء من العقوبة فى حالة الافراج الشرطى وقد تصل الى مجمل مدة العقوبة فى حالة المراقبة بعيدا عن السجن الامر الذى يساعد المحكوم عليه على إعادة الاندماج داخل المجتمع ويقية الاضرار السلبية للاختلاط داخل السجون (٣) .

ثانيا : يختلف نظام المراقبة عن نظام الافراج الشرطى فى أن نظام المراقبة الالكترونية وبحسب ما يراه البعض يضمن قدرا أكبر من المساس بالحرية عنه فى حالة الافراج الشرطى فإذا كان كلا النظامين يتضمن تقييدا للحرية إلا أن حجم هذا التقييد يزيد فى حالة المراقبة الالكترونية عنه فى الافراج الشرطى (٤) ، كما أن الافراج الشرطى هو أحد اساليب المعاملة العقابية التى تتم خارج إطار المؤسسة العقابية مع إرتباطه بالعقوبة السالبة للحرية فهو يتم كمنحه او مكافأه على حسن سلوك المحكوم عليه داخل السجن وبالتالى فهو تطور لاسلوب المعاملة العقابية او إمتداد للمعاملة العقابية التى كانت تتم داخل السجن أما المراقبة الالكترونية فهى بديل للمؤسسة العقابية او السجن فهى تقييد للحرية بدون أسوار السجن بإستخدام اليات حديثة تعتمد على العلم والتكنولوجيا

(١) د . محمد عيد الغريب ، الافراج الشرطى فى ضوء السياسة العقابية الحديثة ، حقوق المنصورة ١٩٩٤-١٩٩٥ ص٥٠ .

(2) Christopher l. Blackesley , op.cit. , p 3 .

(٣) د . أيمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، المرجع السابق ص ١٧ .

(٤) د . أسامة حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ٧٠ .

رابعا : المراقبة الالكترونية وإيقاف تنفيذ العقوبة

أخذت التشريعات الجنائية الحديثة بنظام وقف التنفيذ العقوبة او تعليق تنفيذ الحكم الصادر بالادانة على شرط ، ومؤدى هذا النظام أن ينطق القاضى بالعقوبة ويأمر بوقف تنفيذها لمدة معينة فإذا إنقضت تلك المدة دون أن يرتكب المحكوم عليه أية جريمة سقط الحكم بالعقوبة وإعتبر كأن لم يكن وإلا نفذت العقوبة الموقوف تنفيذها مع العقوبة المحكوم بها ، ويواجه هذا النظام حالات المحكوم عليه الذى تضطره بعض الظروف الاجتماعية والضغوط البيئية الى إرتكاب الجريمة مما يستتبع أن يعامل المعاملة الملائمة لظروفه وحالته ومقتضيات تأهيله حتى ولو أدت هذه الملائمة الى إيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه (١) .

اخذ المشرع المصرى فى قانون العقوبات بنظام وقف التنفيذ ووضع أحكامه بالمواد ٥٥ وما بعدها فى قانون العقوبات وقد نصت المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أنه
"يجوز للمحكمة عند الحكم فى جناية او جنحة بالغرامة او الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه او ماضيه او سنه او الظروف التى إرتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون . ويجب أن يبين فى الحكم أسباب إيقاف التنفيذ ويجوز أن يجعل الايقاف شاملا لاية عقوبة تبعية ولجميع الاثار المترتبة على الحكم"

يتشابه نظام إيقاف تنفيذ العقوبة مع نظام المراقبة الالكترونية فى أن كلا النظامين يسعيان الى تجنيب المحكوم عليه وأفراد أسرته مخاطر وأضرار الزج فى السجون وما يترتب على ذلك من سلبيات يتعرض لها السجين وأفراد أسرته (٢) .

يختلف نظام إيقاف التنفيذ عن نظام المراقبة الالكترونية فى أن إيقاف التنفيذ يفترض تعليق تنفيذ العقوبة على شرط خلال فترة يحددها القانون وبالتالى فإن العقوبة لا تنفذ بمرور الفترة المحددة لذلك ويبرز هذا الامر فارقا واضحا بين وقف التنفيذ والمراقبة الالكترونية فالاخيرة تمثل تنفيذا للعقوبة السالبة للحرية ولكن بدلا من أن يكون ذلك داخل السجن فإن التنفيذ يتم خارجه (٣) .

(١) استاذنا الدكتور ، احمد شوقى ابو خطوة ، المساواة فى القانون الجنائى ، المرجع السابق ص ١٤٠ .
(٢) د . أيمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، المرجع السابق ص ٢١ .
(٣) د . عمر سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، مرجع سابق ص٣٨

الفرع الثالث
الية تطبيق المراقبة الالكترونية

كما سبق القول فى تعريف المراقبة الالكترونية من أنها أحد الاساليب المبتكرة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة خارج أسوار السجن فى الوسط الحر بصورة ما يدعى بالسجن فى البيت ، فإنه بالتالى لابد لهذه الفكرة من الية معينه لتطبيقها او بمعنى أخر لابد من وجود وسيلة يتم بها التأكد من إلتزام الخاضع للمراقبة الالكترونية بالبقاء فى منزله خلال الاوقات المحددة فى الحكم بالمراقبة كذلك إلتزامه بعدم التواجد فى أماكن أخرى كمكان إرتكاب الجريمة أو وجود المجنى عليه او أماكن معينة يتم تحديدها فى الحكم الصادر بالمراقبة .

هناك عدة اليات لتطبيق المراقبة الالكترونية على مستوى العالم تختلف فيما بينها فى نوع التكنولوجيا التى تقوم عليها كل الية من تلك الاليات المختلفة كذلك تكلفة التطبيق لكل نوع وتنحصر اليات تطبيق المراقبة او أساليب تطبيق المراقبة الالكترونية فى الدول المختلفة التى تبنت فكرة المراقبة الالكترونية فى الاتى .

١ - المراقبة الالكترونية بنظام التحقق من الصوت Voice verification

تقوم هذه الالية على فكرة تخزين بصمة صوت الخاضع للمراقبة على جهاز كمبيوتر مركزى فى مركز المراقبة على أن يقوم الخاضع للمراقبة بالاتصال تليفونيا من منزله او من المكان المحدد لاقامته بمركز المراقبة على فترات زمنية متتابعة ، ليقوم الكمبيوتر المركزى بمركز المراقبة بمقارنة بصمة صوت المتصل مع بصمة الصوت الاصلية للخاضع لهذا النظام والمسجلة قبل بداية التطبيق بالكمبيوتر المركزى ، كما يقوم الكمبيوتر المركزى كذلك برصد رقم الهاتف الذى يستخدمه الخاضع لهذا النظام فى الاتصال كذلك يتم الاتصال بالخاضع للمراقبة تليفونيا خلال فترات متقطعه للتأكد من تواجده داخل محل إقامته أوفى المكان المحدد لاقامته (١) .

(١) د . أيمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، المرجع السابق ص ٨٠ .

فى حالة عدم مطابقة بصمة صوت المتصل لبصمة الصوت الاصلية المسجلة على الكمبيوتر المركزى الخاضع لهذا النظام او قيامه بإستخدام تليفون أخر فى الاتصال فى الاوقات المحدد له فيها بالبقاء فى المنزل ا وفى المكان المحدد لتنفيذ الحبس المنزلى ، يقوم الكمبيوتر المركزى بإثبات مخالفته لقواعد تطبيق النظام ، ومن الدول التى تستخدم هذه الوسيلة الولايات المتحدة الامريكية وبلغاريا وإنجلترا (١) .

شكل توضيحى لعملية المراقبة الالكترونية بألية التحقق من الصوت
www.socalalternativesentencing.com

تعتبر المراقبة الالكترونية بإستخدام الية التحقق من الصوت وسيلة مقبولة لتطبيق برامج المراقبة الالكترونية نظرا لعدة أمور :

- يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير نظرا لقلة نسبة الخطأ فيها
- القدرة على التسجيل السريع والبسيط
- إمكانية المراقبة العشوائية او المحددة
- إمكانية المراقبة لمواقع متعددة
- عدم الحاجة الى أجهزه أخرى
- توافرتقنيات تمنع عمليات الاحتيال والتلاعب
- إمكانية تقديم تقارير مفصلة عن سير المراقبة وإنتظام الخاضع لها
- إمكانية التكامل والتداخل مع باقى وسائل المراقبة الاخرى
- التكلفة المنخفضه (٢) .

(١) د . أيمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، المرجع السابق ص ٨٠ .
http://www.socalalternativesentencing.com(2)

٢ ـ المراقبة الالكترونية بإستخدام موجات او ترددات الراديو Radio Frequency

تعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل تطبيقا فى الدول التى تبنت نظام المراقبة الالكترونية وتقوم هذه الالية على فكرة إستخدام الترددات التى تنبعث من جهاز مثبت بمعصم الخاضع للمراقبه بينما يقوم جهاز أخر بإستقبال هذه الترددات يسمى وحدة الاستقبال التى يتم تثبيتها بمنزل المحكوم عليه وتتصل عن طريق خط تليفون ثابت بالكمبيوتر المركزى الموجود بمركز المراقبة بحيث إذا إنقطعت تلك الترددات نتيجة خروج الخاضع للمراقبة خلال أوقات المراقبة عن النطاق المكانى المحدد لاستقبال تلك الترددات تقوم وحدة الاستقبال بإرسال إشارات تحذيرية لجهاز الاستقبال او الكمبيوتر المركزى بمركز المراقبة نتيجة خروج الخاضع للمراقبة عن النطاق المكانى للمراقبة ، وعلى ذلك فإن إستخدام هذه الالية او الطريقة يستلزم توافر ثلاث عناصر(١)

اولا : الاسورة الالكترونية The Tag

وهى عبارة عن جهاز الكترونى يشبه ساعة اليد كبيرة الحجم ، يتم تصميمها بحيث تكون مضادة للصدمات ومضادة للماء بحيث لا تعوق النشاط اليومى للخاضع للمراقبة او حتى ممارسته للرياضة ، ويتم تثبيتها فى معصم الخاضع للمراقبة او أسفل الساق ويتم تركيبها بمجرد صدور الامر القضائى بالخضوع للمراقبة او عقب الافراج عن السجين فى حالة إستكمال مدة العقوبة تحت نظام المراقبة الالكترونية وحتى إنتهاء مدة العقوبة ، وتقوم الاسورة الالكترونية بمهمة إرسال إشارات لاسلكية الى وحدة المراقبة فى نطاق مكانى معين وفى حالة خروج الخاضع للمراقبة عن هذا النطاق تنقطع تلك الاشارات (٢) .

شكل الاسورة الالكترونية

(1) Mlke Nellis and Dominik Lehner , op . cit. , p 4 .
(2) Home Detention Curfew www.dpsonline.org.uk 25/6/2013

ثانيا : وحدة الاستقبال او المراقبة Monitoring Unit

وهى عبارة عن جهاز يوضع فى المكان المعد للمراقبة سواء كان محل الاقامة او محل العمل ويتصل بخط تليفونى ثابت ومصدر للكهرباء ويقوم هذا الجهاز بمهمة إستقبال الاشارات الواردة من جهاز الارسال (الاسورة الالكترونية) وإعادة إرسالها الى الكمبيوتر المركزى الموجود فى المؤسسة العقابية او المركز المسئول عن عمليات المراقبة الالكترونية وذلك بصفة مستمرة وعند فقد الجهاز لهذه الاشارات نتيجة خروج الخاضع للمراقبة عن نطاق تلقى تلك الاشارات وهو النطاق المكانى المحدد للمراقبة ، تقوم وحدة الاستقبال تلقائيا بإرسال إشارات تحزيرية الى الكمبيوتر المركزى .

شكل توضيحى لوحدة الاستقبال او المراقبة (١) .

ثالثا : مركز المراقبة Monitoring Center

وهو المركز الرئيسى الذى يستقبل جميع الاشارات ويتضمن أجهزة الاتصالات اللاسلكية الازمة لحسن الإدارة لعملية المراقبة الالكترونية ، ويقوم مركز المراقبة بتلقى الاشارات الواردة من وحدات الاستقبال فى أماكن المراقبة المختلفة ثم يقوم بمقارنتها بالحدود الزمنية التى يجب أن يلتزم بها الخاضع للمراقبة ، وكذا يقوم مركز المراقبة بتحديد طبيعة الاشارات التحذيرية المرسلة من وحدات الاستقبال وما إذا كان السبب وراء تلك الاشارات عدم إلتزام الخاضع للمراقبة بالنطاق المكانى المحدد للمراقبة او قيامه بمحاولة العبث بأجهزة المراقبة للتهرب من المراقبة او كون تلك الاشارات التحذيرية نتيجة أعطال فنية لا شأن للخاضع للمراقبة بها (٢) .

(1) Home Detention Curfew , www.dpsonline.org.uk 25/6/2013

(٢) د . أسامة حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ٧٦ .

٣ - المراقبة الالكترونية بالاقمار الصناعية Global Positioning System(GPS)

وهى الطريقة الاحدث لتطبيق نظام المراقبة الالكترونية والتى تعتمد على إستخدام تقنيات تحديد المواقع عن طريق الاقمار الصناعية ، وهو ما يطلق عليه نظام التحديد العالمى للمواقع GPS والذى يتكون من ثلاث أجزاء : الاقمار الصناعية التى تدور حول الارض ، ومحطات السيطرة والرصد القائمة على الارض ، وأجهزة الاستقبال التى يملكها المستخدمون وتلك الاجهزة تتلقى الاشارات التى تبثها الاقمار الصناعية من الفضاء وتتعرف عليها ثم تعرضها على المستخدم فى صورة مجسمة تقدم له معلومات ثلاثية الابعاد (خط الطول وخط العرض و الارتفاع) عن الموقع وعن الوقت وبإستطاعة الافراد شراء أجهزة يدوية لاستقبال المعلومات من نظام تحديد المواقع وبالتالى إمكانية قيام مالك هذا الجهاز بتحديد موقعه بدقه وكذا خط سيره (١) .

لقد أصبح نظام ال GPS الدعامة الرئيسية لانظمة النقل فى جميع أنحاء العالم لانه يقدم معلومات إرشادية يتم بواسطتها تحديد خط سير عمليات النقل الجوى والبحرى والارضى ، كما تعتمد عليه خدمات الاغاثة للتعرف على قدرات وصلاحيات موقع وتوقيت مهمة الانقاذ والاغاثة المزمع القيام بها ، كما أن خدمات التحديد الدقيق للوقت التى يوفرها نظام ال GPS تعمل على تسهيل ما يتم يوميا من نشاط فى أعمال البنوك والمصارف وعمليات تشغيل الهواتف المحمولة (٢) .

تعتمد المراقبة عن طريق الاقمار الصناعية على إرتداء الخاضع للمراقبة لسوار او إسورة فى منطقة كاحل القدم Ankle bracelet كما فى حالات المراقبة عن طريق موجات الراديو وتحتوى تلك الاسورة على جهاز كمبيوتر صغير يستطيع إرسال وإستقبال الاشارات من والى الاقمار الصناعية ، ويتم إعادة بثها لاجهزة الكمبيوتر المركزية بمراكز المراقبة لتحديد مكان تواجد الخاضع لهذا النظام ، وعلى الرغم من فاعلية هذه الوسيلة فى مراقبة الخاضع لهذا النظام بصفة مستمرة إلا أن تكلفتها الباهظة تثير العديد من التحفظات على إستخدامها فى تطبيق المراقبة الالكترونية ، وقد تم إستخدام تقنية ال GPS فى الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٥ فى عمليات المراقبة الالكترونية وعدد من الدول (٣) .

(1) www.gps.gov 29/6/2013
(2) www.gps.gov 29/6/2013
(3) Mlke Nellis and Dominik Lehner , op . cit. , p 4 .

المطلب الثانى
مبررات ومشكلات تطبيق نظام المراقبة الالكترونية

كأى عقوبة يتم تطبيقها داخل إطار النظام العقابى المعمول به فى اى دولة فإن المراقبة الالكترونية كنظام عقابى حديث وكبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة لها مبررات ودواعى تستدعى تطبيقها كما أن عليها بعض الاشكاليات او الانتقادات التى تواجهها كعقوبة حديثة داخل منظومة العقوبات الجنائية وهو الامر الذى ينطبق على اية عقوبة داخل هذا الاطار فعقوبة السجن مثلا وعلى الرغم من أهميتها داخل منظومة العقوبات الجنائية أصبح لها من السلبيات والعيوب ما يوجب البحث عن عقوبات بديلة لها وهو ما ينطبق على نظام المراقبة الالكترونية .

لنظام المراقبة الالكترونية العديد من المبررات والدواعى التى توجب الاخذ به بل وتوسيع مجال تطبيقة سواء من الناحية الاقتصادية او من الناحية الاجتماعية او من حيث مدى فاعليته فى تأهيل المحكوم عليه وتقليل معدلات عودته الى الجريمة .

لكن نظام المراقبة الالكترونية وعلى مستوى التطبيق قد واجه العديد من المشكلات القانونية تمثل أهمها فى مساس هذا النظام بكرامة الانسان وفق التعبير الواسع لهذا المعنى وكذا تقويض هذا النظام لمبدأ المساواة أمام القانون كما وجه له العديد من الانتقادات فيما يتعلق بفاعليته فى تحقيق أغراض العقوبة من ناحية تحقيق مبدأ الردع سواء كان خاصا لمن إرتكب الجريمة او عاما لباقى من يفكر فى إرتكاب نفس الفعل المجرم .

يبقى الحكم على نظام المراقبة الالكترونية كوسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج إطار السجن مرهونا بمدى ما تحققه تلك العقوبة من إيجابيات تعود على الخاضع لها وعلى المجتمع مقارنة بما عليها من سلبيات تقع على الخاضع لها او على المجتمع وهو ما نعرض له فى هذا المبحث من خلال فرعين :

الفرع الاول : دواعى تطبيق نظام المراقبة الالكترونية
الفرع الثانى : مشكلات تطبيق نظام المراقبة الالكترونية

الفرع الاول
دواعى تطبيق نظام المراقبة الالكترونية

على الرغم من كون العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ما زالت هى السائدة فى دول العالم وهو الامر الذى تؤكده الاحصاءات ، إلا أنه ينسب لهذه العقوبات عيوب كثيرة وتبدو اليوم قاصرة عن تحقيق ما ترمى اليه السياسة العقابية الحديثة فالمدة القصيرة للعقوبات السالبة للحرية لا تكفى لتدرك هذه العقوبات غرضها الجوهرى فى تأهيل المحكوم عليه وتغدو الجهود التى تبذل فى تنفيذها الى عبث لا جدوى منه وعلى صعيد أخر فقصر المدة جعل هذه العقوبات محل إستهانة الراى العام ، كما أنها افقدت المحكوم عليه بها تدريجيا رهبة سلب الحرية الامر الذى جعل تأثير هذه العقوبات على خفض معدلات الجريمة محل شك ، كما ان هذه العقوبات السالبة للحرية لها أثار سلبية تخلفها فى شخصية المحكوم عليه فتفرض عليه أسلوبا للحياة غير طبيعى يعطل مصالحه ويحول بينه وبين أشخاص اعتاد العيش معهم ، كما تعرض المحكوم عليه والذى يفترض أن يكون ذا خطورة إجرامية قليلة الى سلبيات الاختلاط بمجرمين أكثر خطورة (١) .

سعت الدول أمام هذه المؤشرات الخطيرة الى تطوير أنظمتها العقابية عبر ترشيد العقاب والتضييق من نطاق تطبيق العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وبدأت بالبحث عن بدائل لها تضمن تحقيق عدالة متزنة وهو ما اطلق عليه العقوبات البديلة ومنها الوضع تحت المراقبة الالكترونية التى تعتبر أحد الاساليب الحديثة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية خارج إطار السجن بما يحقق فوائد ومنافع كبيرة للخاضع لها وللمجتمع وللنظام العقابى فهى من ناحية تؤدى الى تقليل حجم الانفاق الذى تقوم به الدولة تجاه السجناء كما أنها تساهم فى خفض نسب الازدحام والتكدس داخل السجون كما أن لها فوائد كبيرة تعود على الخاضع لها فيما يتعلق بحمايته من أضرار السجون وعدم حرمانه من العيش وسط أسرته وفيما يلى عرض لاهم الاهداف التى تتحقق من وراء إتباع اسلوب المراقبة الالكترونية كعقوبة بديلة عن السجن .

(١) د . صفاء أوتانى ، الوضع تحت المراقبة الالكترونية ، المرجع السابق ص ١٣٠.

أولا : المراقبة الالكترونية وتخفيض النفقات

لنظام المراقبة الالكترونية جدوى كبيرة من الناحية الاقتصادية وذلك من وجهتين
الاولى : أن تطبيق نظام المراقبة الالكترونية يؤدى الى تخفيض النفقات التى تتكبدها الدولة تجاه السجناء فيما يخص نفقات الطعام والشراب والاقامة والعلاج وغيرها من نفقات إنشاء السجون وصيانتها وتأمينها الامر الذى يرهق ميزانية الدول خصوصا فى ظل الارتفاع المتزايد فى أعداد السجناء على مستوى العالم .

تشير التقارير والاحصاءات التى أجريت بمعرفة قسم الاصلاح بولاية فلوريدا الامريكية Florida Department of Corrections(FDOC) الى أنه فى عام ٢٠٠٨ كانت تكلفة المراقبة الالكترونية بإستخدام الية موجات او ذبذبات الارسال Radio Frequency (RF) قد وصلت الى نحو ١.٩٧ دولار لليوم و٧١٩ دولار للعام للمحكوم عليه وهى تعتبر الالية او الوسيلة الارخص بالنسبة لتطبيق نظام المراقبة الالكترونية ، كما اشار نفس التقرير الى أن تكلفة المراقبة الالكترونية باستخدام الية GPS وصلت الى نحو ٨.٩٤ دولار لليوم ، على الجانب الاخر فقد أشار التقرير الى أن السجين الواحد داخل سجون الولاية يتكلف نحو ٥٥.٠٩ دولار لليوم الواحد ونحو ٢٠ الف دولار فى العام هذا بخلاف تكلفة إنشاء سجون جديدة او التوسع فى السجون القائمة فعلا وهو ما يعنى أنه وبطريقة أخرى فإن تكلفة سجين واحد يمكن بها مراقبة ستة محكوم عليهم بالمراقبة الالكترونية باستخدام الية GPS فى حين أنه يمكن بنفس التكلفة مراقبة ٢٨ محكوم عليه بالمراقبة الالكترونية بإستخدام الية موجات الارسال (RF) (١) .

أشار أحد التقارير التى أعدها معهد JFA Institute لابحاث العدالة الاجرامية بواشنطن عام ٢٠٠٧ والذى أعده مجموعه من الباحثين منهم ثمانية من خبراء علم الاجرام بكبار الجامعات الامريكية ونشرته وكالة رويترز أن السجون الامريكية بها ٢.٢ مليون سجين وهو ما يقرب من ربع مجموع سجناء العالم وأوصى التقرير بأن يتم التوسع فى إستخدام العقوبات البديلة لعقوبة السجن قصير المدة الامر الذى سوف يؤدى الى إنقاص عدد السجناء للنصف ويوفر حوالى ٢٠ بليون دولار وسوف يسهل عمليات الاندماج المجتمعى للمحكوم عليهم مرة أخرى (٢) .

(1) William Bales , Karen Mann , A Quantitative and Qualitative Assessment of Electronic Monitoring , The Florida state University College of Criminology and Criminal Justice Center for Criminology and Public Policy Research , January 2010 p 30,31,32 , www.criminology.fsu.edu 22/5/2013
(2) U. S . Prison System a costly and harmful Failure , report published by REUTERS IN Mo Nov 19,2007 , www.reuters.com 26/5/2013

الوجهه الثانية : أن الاثار الاقتصادية السلبية للعقوبات السالبة للحرية والتى تهدف المراقبة الالكترونية للحد منها لا تنحصر فى تكلفتها الاقتصادية المباشرة المتعلقة بحجم الانفاق الضخم على السجناء والسجون ولكن هناك تكلفة إقتصادية أخرى غير مباشرة وغير منظورة لتلك العقوبات ، لا يتم إدراجها ضمن البيانات الاحصائية عن التكلفة الاقتصادية لتلك العقوبات نتيجة لطبيعة تلك التكلفة والتى تتمثل فى حرمان المجتمع من هؤلاء المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية خصوصا فى حالات الجرائم التى لا تنم عن خطورة إجرامية فى نفس مرتكبها وما يمكن أن يقدمه هؤلاء للمجتمع فى حالة إخضاعهم لعقوبة المراقبة الالكترونية بدلا من الزج بهم داخل السجون بدون اى إستفادة إضافة الى جانب ما يمكن أن يكتسبوه داخل السجون من عادات وسلوكيات وأثار سلبية تعود عليهم بالسلب عند عودتهم الى المجتمع مرة أخرى (١) .

على الرغم من ذلك فقد شكك البعض فى إمكانية قيام المراقبة الالكترونية بتخفيض النفقات وكذلك بالنسبة لدورها فى تخفيض أعداد المحبوسين ، وإستندوا فى ذلك الى عدد من الحجج تتمثل فيما يلى :

اولا : أن تركيب الاجهزه ووضع اليه لتنفيذ عمليات المراقبة يحتاج الى مبالغ طائلة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تطبيق هذا النظام يفترض أن المحكوم عليه قادر على تدبير مورد رزق له ولديه محل إقامة ثابت وهذا قد لا يتحقق فربما يكون المحكوم عليه الذى تسمح مدة عقوبته بالاستفادة من هذا النظام لا تتوافر فيه هذه الشروط بل قد تكون البطالة وضيق ذات اليد من أهم العوامل التى دفعته الى إرتكاب الجريمة ، وبالتالى فإن الاستناد الى عدد المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة دون النظر فى مدى توافر الشروط الاخرى لتنفيذ المراقبة الالكترونية يقود الى نتائج خاطئة .

ثانيا : أن تطبيق الية المراقبة الالكترونية قد يحول دون القضاء او الحكم ببدائل أخرى للعقوبة السالبة للحرية مثل إيقاف التنفذ او العمل لاجل المنفعة العامة وبالتالى فإن ما يتم تخفيضه عن طريق الرقابة الالكترونية يزداد عن طريق الحرمان من البدائل الاخرى (٢) .

ويرى الباحث أن القول بأن تنفيذ الية المراقبة الالكترونية يحتاج الى مبالغ طائلة هذا القول لم يعد صحيحا فى وقت أصبحت فيه التكنولوجيا تحيط بالانسان من كل جانب وحدثت فيه طفرة فى عالم الاتصالات أقرب ما تكون الى الخيال وإمتلك فيه الافراد أجهزه كانت فيما مضى حكرا على الدول وأجهزتها الرسمية وبالتالى فإن حجم التطور التكنولوجى الذى وصل اليه الانسان حاليا لم يعد يمكن معه القول بأن المراقبة الالكترونية تحتاج الى مبالغ طائلة لتنفيذها وقد كان يمكن قبول هذا الكلام قبل أعوام من الان وقبل هذه الانطلاقه الكبيره فى عالم التكنولوجيا ، أما بالنسبة للقول بأن تطبيق المراقبة قد يؤدى الى الحرمان من بدائل أخرى فإن الباحث يرى أن المراقبة الالكترونية إنما هى بديل للسجون بمعناها التقليدى من أسوار وقضبان الى تحكم عن بعد وتقييد للحرية بوسائل حديثة وبالتالى فلا يمكن وضعها فى ميزان واحد مع البدائل الاخرى للعقوبة بالاضافة الى أن لكل تدبير شروطه وأحكامه التى قد تنطبق على شخص ولا تنطبق على الاخر وهو ما يسرى على جميع البدائل فإيقاف تنفيذ العقوبة قد تنطبق شروطه على محكوم عليه وقد لا تنطبق على الاخر وكذلك الافراج الشرطى وكذلك المراقبة الالكترونية .

(١) د . أيمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، المرجع السابق ص ٣٣ .
(٢) د . عمر سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، مرجع سابق ص٤١

ثانيا : المراقبة الالكترونية والحد من العودة للجريمة

كما سبق بيانه فى موضع سابق من هذا البحث فإن من أهم الاثار السلبية لعقوبة الايداع فى السجون هو تأثيرها على زيادة النشاط الاجرامى للسجناء عقب الافراج عنهم نتيجه للظروف القاسية التى يتعرض لها السجين خلال فترة قضاء العقوبة مثل الازدحام والعزلة الشديدة وضعف الرعاية الصحية ، الامر الذى يؤدى الى ضعف أثار عقوبة السجن بل وجعلها ذات أثر عكسى فى الحد من نسبة الجريمة .

على الجانب الاخر فقد اظهرت الدراسات والابحاث التى أجريت فى بعض الولايات الامريكية التى تطبق عمليات المراقبة الالكترونية نتائج طيبه فيما يتعلق بالمراقبة الالكترونية وأثرها على عمليات التأهيل للمحكوم عليهم وعدم عودتهم للجريمة مرة أخرى ، فقد أظهرت عمليات التحليل والفحص لاعداد الخاضعين للمراقبة الالكترونية تناقص معدلات الفشل او الاخفاق فى عدم العودة للجريمة مرة أخرى وقد ظهر ذلك على جميع مستويات المحكوم عليهم فى جميع الاعمار كما أظهرت النتائج نجاح عمليات المراقبة الالكترونية فى تخفيض خطورة المخالفين او المنتهكين للقانون بنسبة تصل الى ٣١% عن غيرها من الوسائل (١)

وقد أجريت دراسة فى الأرجنتين على مجموعه من السجناء الذين افرج عنهم من السجون عقب قضاء مدة العقوبة ومجموعه أخرى من السجناء الذين تم إخضاعهم لعمليات مراقبة إلكترونية قبل الافراج عنهم وذلك لبيان نسبة العودة للجريمة فى كل مجموعه من الاثنين ، وقد تمت هذه الدراسة على مجموعه من السجناء السابقين فى مقاطعه Buenos Aires وقد روعى فى تلك الدراسة وجود تماثل بين فئات وظروف وصفات السجناء فى كل مجموعه من المجموعتين الخاضعتين لعمليات الفحص ، وقد توصلت تلك الدراسة الى أن ٢٥٥ مفرج عنه من السجن من إجمالى ١١٤٠ مفرج عنه من السجن قد عاد الى الجريمة مرة أخرى وذلك بنسبة ٢٢% بينما بلغت نسبة العودة للجريمة بين المفرج عنهم الذين تم إخضاعهم لعمليات مراقبة إلكترونية الى ١٣% بفارق ٩% لصالح المراقبة الالكترونية (٢) .

(1) Electronic Monitoring Reduces Recidivism , U.S.Department of Justice , Office Of Justice Programs , National Institute of Justice , sept . 2011 .
https://www.ncjrs.gov 5/9/2013

(2)Rafael Di Tella , Ernesto Schargrodsky , Criminal Recidivism after Prison and Electronic Monitoring , Journal of Political Economy , 2013 , vol .121 , no . 1 by the University of Chicago p 54 .

ثالثا : المراقبة الالكترونية والاهداف التأهيلية

تتجلى أهمية المراقبة الالكترونية فى تحقيق الاهداف التأهيلية للعقوبة من عدة زوايا تتجلى فيما يلى :

أولا : إن تبنى الانظمه العقابية للمراقبة الالكترونية كبديل حديث لعقوبة السجن يقلل من حقيقة كون السجن مدرسة للاجرام إذ يسمح بالوقاية من تعلم أساليب الاجرام او ما يعبر عنه بالعدوى الاجرامية كما أن المراقبة الالكترونية تجنب المحكوم عليه العزلة الاجتماعية والحرمان العاطفى فإذا ترك المحكوم عليه لينفذ عقوبته فى وسطه ليكون بين أطفاله ويرى أصدقائه ويحتفظ فى نفس الوقت بعلاقته العاديه فإن شعوره بالحرمان الناجم عن سلب حريته سوف يكون أقل إيلاما وذلك مع وجود قدر من المعاناه المعنوية والنفسية التى تكفى لخلق الشعور بالعقاب لدى الخاضع لهذا النظام (١) .

ثانيا : مساهمة المراقبة الالكترونية فى تخفيف الازدحام والتكدس داخل السجون سواء بإستبدال العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة بالمراقبة الالكترونية او بالإفراج عن بعض السجناء وفق شروط معينه قبل إنتهاء مدة عقوبتهم وإخضاعهم لنظام المراقبة الالكترونية باقى مدة العقوبة ، يؤدى الى نتيجة إيجابية بالنسبة لباقى السجناء نتيجة تحسن الخدمات التأهيلية المقدمة لهم وهو ما يعنى وجود أثر غير مباشر للمراقبة الالكترونية حتى على غير الخاضعين لها .

ثالثا : تشكل المراقبة الالكترونية طرحا جديدا لفكرة العقوبات الوسطية اى تلك العقوبات التى تقع فى مرتبة وسطى بين العقوبات الجسيمة والعقوبات البسيطه ، فالنظام العقابى يتسم بالتطرف فى مواجهة الاجرام المتوسط ، او المجرمين متوسطى الخطورة ، فهو إما أن يطبق عليهم جزاء شديد الوطأه كالحبس او يطبق عليهم جزاء رمزيا كالغرامة او وقف التنفيذ البسيط وبالتالى فلا توجد عقوبة وسط بين السلب الكامل للحرية او بين الحرية المطلقة ، وهو ما يضع القاضى الجنائى فى موقف صعب عند تقرير العقوبة المناسبة للمحكوم عليه تتناسب مع إعتبارات العدالة والتأهيل التى تختلف من محكوم عليه لاخر ، فوجود مثل تلك العقوبات الوسطيه تمنح القاضى فرصه الموائمة بين إعتبارات مشاعر الضحية او المجنى عليه وبين تحقيق التفريد العقابى بالحكم بعقوبة مناسبه لشخصية الجانى (٢) .

(١) د . صفاء أوتانى ، الوضع تحت المراقبة الالكترونية ، المرجع السابق ص ١٥٣.
(٢) د . عمر سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، مرجع سابق ص٧٣

الفرع الثانى
مشكلات تطبيق نظام المراقبة الالكترونية

تثير المراقبة الالكترونية بإعتبارها وسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج المؤسسات العقابيه العديد من المشكلات القانونية وكذا المشكلات المتعلقه بالتطبيق او التنفيذ لالية المراقبة الالكترونية وقد دفعت هذه المشكلات القانونية والتنفيذية البعض الى التشكيك فى جدوى المراقبة الالكترونية بالنظر الى الاثار السلبية التى يمكن أن تترتب على تطبيقها وخصوصا فيما يتعلق بالحقوق الدستورية الثابته لكل مواطن بحكم الدستور كحقه فى السريه أو الخصوصيه والمساواه بين المواطنين جميعا أمام القانون (١) .
تتمثل أهم المشكلات القانونية والتنفيذية التى تتعلق بالمراقبة القانونية فيما يلى :

أولا : حق الخصوصية

من القضايا التى أثيرت مبكرا مع ظهور فكرة المراقبة الالكترونية وفى أنحاء مختلفة من العالم قضية تأثير تنفيذ عمليات المراقبة الالكترونية على خصوصية الخاضع لها وخصوصية أفراد اسرته والتى جعلت البعض يظن أن الانتشار الكبير للمراقبة الالكترونية قد يحول المجتمعات الى الحالة التى وصفت فى رواية George Orwell's novel 1984 والتى تتم فيها مراقبة صارمة لكل حركات وإتصالات المواطنين من قبل السلطات الحكومية ، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن إشتراط الرضاء الكامل للخاضع للمراقبة الالكترونية لتكون بديلا عن السجن يخفف من تاثير المراقبة الالكترونية على حق الانسان فى الخصوصية الى حد كبير، كما أن المقارنه بين السجن والمراقبة الالكترونية من حيث حفاظ كلا منهما على خصوصية الخاضع لهما تصب فى صالح المراقبة الالكترونية (٢) .

كما أن أحكام المراقبة الالكترونية تتضمن من المظاهر ما يدعم حرمة المسكن الخاص كحظر إستخدام كاميرات التصوير بالفيديو فى المراقبة وهو الامر الذى يحول دون تتبع الخاضع للمراقبة فى كل حركاته وتصرفاته بحيث لا تصبح المراقبة الالكترونية إفتضاحا لاخص خصوصيات الخاضع لها ، كذلك منع دخول مأمور المراقبة او الموظف المسئول عن المراقبة الى محل إقامة الخاضع لها تلقائيا بمجرد رصد المخالفة ، وإنما لابد من منح الخاضع لها أكثر من فرصه لشرح موقفه قبل إتخاذ الاجراء المناسب (٣) .

(١) د . على سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، مرجع سابق ص ٨٦
(2) Electronic monitoring , report published by the John Howard Society of Alberta Canada, 2000 , provides a brief and apparently well documented overview of electronic monitoring purposes, history, technology, constitutional issues, costs and effectiveness. It takes a generally dim view on all aspects , www.johnhoward.ab.ca 10/9/2013 .
(٣) د . أسامة حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ١٦٢ .

ثانيا : حرمة المسكن والجسد للمحكوم عليه

من اليات تنفيذ المراقبة الالكترونية قيام موظفى المراقبة الالكترونية بدخول مسكن الخاضع للمراقبة الالكترونية لتركيب أجهزة المراقبة وكذا المتابعة اللاحقة لتلك الاجهزة خلال فترة المراقبة ، وهنا يثور سؤال مهم عن السند القانونى والدستورى لدخول المسئولين عن تركيب ومتابعة تلك الاجهزة الى منزل الخاضع للمراقبة الالكترونية ذلك أنه وفى الحالات الاخرى لا يسمح بدخول الضباط وباقى موظفى جهات وأجهزة العدالة المختلفة الى داخل منازل الافراد بدون صدور أمر قضائى بذلك وإلا حدث إنتهاك لضمانه دستورية مهمه وهى الحق فى حرمة المسكن من قبل موظفى المراقبة الالكترونية ، وهو ما دفع العاملين بنظام بالمراقبة الالكترونية الى مواجهة هذا الامر بالتقليل من حجم إعتدائهم على حرمة مسكن الخاضع للمراقبة وكذا قبول الخاضع للمراقبة بالتنازل عن بعض حقوقه للخضوع للمراقبة (١) .

وواقع الامر أن النقد الموجه لالية المراقبة الالكترونية بشأن النيل من الحق فى حرمة المسكن غير حاسم ، إذ أن النظام القانونى لتلك المراقبة يحتوى على ضمانات تحول دون هذا الاعتداء ويتجلى ذلك من خلال إشتراط الرضاء سواء بالنسبة للخاضع للمراقبة او لمشاركيه فى محل إقامته ، وتوضيح ذلك أن جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة التى تنص عليها المادة ٣٠٩ مكرر من قانون العقوبات المصرى والمواد ٢/٢٢٦ الى ٧/٢٢٦ من قانون العقوبات الفرنسى تضع شرطا مفترضا لقيامها هو عدم رضاء المجنى عليه ومن ثم فإن رضاء الخاضع للمراقبة ومشاركيه فى محل الاقامة يعد سببا لاباحة كل سلوك يحد من نطاق ممارسة هؤلاء لحقهم فى الحياة الخاصة (٢) .

إذا كان اللجوء الى المراقبة الالكترونية يحقق مصلحة إجتماعية وتأهيلية ، فإنه يجب إحاطته بالضمانات التى تكفل عدم تحوله الى إنتهاك وتعدى على الحياة الخاصة والمسكن الخاص للخاضع له ، وفى هذا السياق فقد إتجهت التشريعات التى أخذت بهذا النظام الى تقييده بحيث لا يجوز زيارة المحكوم عليه أثناء الليل وفى كل الاحوال لا يجوز الدخول الى المنزل الا بإذن من صاحب الشأن (٣) .

(1) Electronic monitoring , report published by the John Howard Society of Alberta Canada, op.cit.

(٢) د . أسامة حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ١٦٠ .

(٣) د . عمر سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، مرجع سابق ص٩٤

تفترض المراقبة الالكترونية حمل المحكوم عليه لجهاز إرسال يأخذ عادة شكل الاسورة او الساعة وهو الامر الذى إعتبره البعض إعتداء على حرمة جسد المحكوم عليه بل وقد يقود الى الاعتداء على خصوصياته وعلاقاته الحميمة ، وهو الامر الذى ينافى المبادئ الاساسية التى تحرص الدساتير والتشريعات الحديثة عليها .

يرد على هذا الامر بأن إجراء المراقبة الالكترونية لا يتم تطبيقه الا بعد الحصول على رضاء المحكوم عليه شخصيا بل وفى بعض الاحيان فى حضور محاميه ، وبالتالى فإنه لا محل للحديث عن الاعتداء على حرمة الجسد طالما كان هناك رضاء صحيح من المحكوم عليه (١) .

كما يرد على هذا الامر ايضا بأن حق الخاضع للمراقبة الالكترونية فى حرمة جسده ليس حقا مطلقا ، فيجوز وضع قيود وضوابط على هذا الحق كما هو الحال بالنسبة لباقى حقوقه وحرياته مثل حقه فى التنقل ، إذا ما إقترف جرم يستوجب العقاب (٢)

كما أن ما تتطلبه اليات الخضوع للمراقبة الالكترونية من حمل إسورة الكترونية لا يحمل معنى الايلام الجسدى ، فهو ليس سوى إيلاما ضئيلا للغاية يتماثل مع التقييد البسيط الذى يتحمله الانسان إستجابة لضروريات الحياة كحمل ساعة يد كبيرة او أطراف طبية صناعية او تليفون محمول كبير الحجم (٣) .

(١) د . عمر سالم ، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، مرجع لسابق ص٩٥
(٢) د . أيمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، المرجع السابق ص ٧٨ .
(٣) د . أسامه حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ١٦٤ .

ثالثا : تأثير برامج المراقبة على أسرة المحكوم عليه واصدقائه

تنتقد برامج المراقبة الالكترونية أحيانا بأن لها تأثير سلبى على أسرة الخاضع لها وذلك نظرا لما تسببه تلك البرامج من تأثير ضار على أسرة المحكوم عليه ، فقد وجد أن الخضوع للمراقبة الالكترونية يتزامن معه زيادة معدلات العنف داخل المنازل التى يخضع أحد أفرادها لبرامج المراقبة وذلك نتيجة زيادة التوتر الواقع على افراد هذه الاسر من الالتزامات المترتبة على تطبيق برامج المراقبة وذلك مثل تلقى مكالمات تليفونية فى أوقات متأخرة من الليل للتأكد من إلتزام الخاضع للمراقبة بالتواجد فى محل إقامته ، كذلك إجبار الخاضع للمراقبة على قضاء فترات طويلة داخل المنزل ، كذلك الاعباء المالية التى تتحملها الاسرة للاشتراك فى المراقبة (١)

يقتضى الخضوع للمراقبة الالكترونية قيام المحكوم عليه بلبس الاسورة الالكترونية او جهاز التتبع إذا كانت المراقبة تتم عن طريق تقنية GPS وفى الحالتين فإن لبس المحكوم عليه لهذا الجهاز يصبح أمرا مميزا للمحكوم عليه بحكم كون الجهاز ظاهر للجميع وهو الامر الذى قد يوجد مسافة بين المحكوم عليه والمتعاملين معه .

قام مجموعة من الباحثين فى ولاية فلوريدا الامريكية بفحص عينه من الخاضعين لبرامج المراقبة الالكترونية لدراسة تأثير برامج المراقبة على علاقات الخاضعين للمراقبة بأزواجهم واولادهم وأصدقائهم وقد توصلت الدراسة الى أن نسبة ٤٣% من المتزوجين الخاضعين لتلك الدراسة قد وجدوا تأثيرا سلبيا لبرامج المراقبة على علاقتهم بزوجاتهم بينما ٢٨% لم يروا لها اى تأثير و ١٥% وجدوا انها تحدد التاريخ والوقت الذى يستطيع الزوج قضاءه مع زوجته بينما ١٤% فقط وجدوا أن لها تأثير إيجابى

أما فيما يتعلق بتأثير برامج المراقبة الالكترونية على الاطفال فقد وجد أن ٣٢% يرون أن برامج المراقبة الالكترونية كان لها تأثير سلبى على علاقاتهم بأولادهم بينما النسبة الاكبر ٣٧% لم يجدوا أن لها تأثير ملحوظ ، ووجد أن ١٤% من الخاضعين للدراسة يرون انها تحدد الاماكن التى يستطيعون الخروج فيها مع اولادهم بينما وجد أن ٧% شعروا أن المراقبة الالكترونية حسنت علاقاتهم بأولادهم وذلك لقضائهم فترات أطول فى المنزل بينما النسبة الاصغر ٦% قالوا أن اطفالهم لم يفهموا قيود المراقبة الالكترونية المفروضه على أبائهم (٢) .

(1) Electronic monitoring , report published by the John Howard Society of Alberta Canada, op.cit .

(2) William Bales , Karen Mann , op . cit. , p 90 .

اما فيما يتعلق بمدى تأثير برامج المراقبة االالكترونية على علاقات الخاضعين لها بأصدقائهم فقد كشفت الدراسة عن أن ٤٢% لم يجدوا للمراقبة الالكترونية تأثير ملحوظ على علاقاتهم بأصدقائهم ، بينما رأى ٢٩% ان خضوعهم للمراقبة الالكترونية جعل من الصعب عليهم إكتساب أصدقاء جدد ، ١٤% من الخاضعين للدراسة عزلوا أنفسهم عن أصدقائهم القدامى بسبب الخضوع للمراقبة ، ٥% وجدوا أنهم يسببون إحراجا أو إرتباكا لاصدقائهم ، ٢% ليس لديهم أصدقاء ، ١% إكتسب أصدقاء جدد من الجيران بفضل المراقبة (١) .

على الجانب الاخر فقد يكون لهذه الالتزامات المترتبة على الخضوع للمراقبة الالكترونية نتائج إيجابية من زوايا أخرى ، فقد يكون البقاء فى المنزل لفترات طويله سببا فى السماح للخاضع للمراقبة بالاتصال أكثر بأفراد أسرته ، كما أن التطبيق الفعلى للمراقبة الالكترونية لم يثبت تأثير ملحوظ لها على الروابط الاسرية فقد تبين أن أقل من ٥% ممن خضعوا للمراقبة الالكترونية فى كندا قد شعروا بتاثير سلبى للمراقبة على حياتهم العائلية ، كما أن احد الدراسات الامريكية قد وجدت أن ٨٦% من الذين خضعوا للمراقبة قد تحسنت علاقاتهم الاسرية نتيجة البقاء فى المنزل و ١٣% لم يشعروا بأى تغيير و١% فقط الذى شعر بتأثير سلبى للمراقبة على حياته العائلية حيث شعر بفقدانه لاحترام أولاده لعدم قدرته على مغادرة المنزل لممارسة نشاطاته اليومية (١) .

يرى الباحث أن المراقبة الالكترونية قد يكون لها تأثير سلبى محدود على المستوى الاسرى ولكن هذا التأثير لا يمكن مقارنته بالبديل الاخر للمراقبة وهو السجن الذى يمزق الروابط الاسرية ويقضى على علاقة السجين بأصدقائه الذين تنقطع علاقته بهم بمجرد دخوله الى السجن فى الغالب كما تؤثر فترة قضاؤه للعقوبة داخل السجن على علاقاته بأصدقائه حتى عقب الافراج عنه نتيجة نظرة المجتمع السيئة للمفرج عنه من السجن كما يؤثر السجن تأثيرا كبيرا على عمل المحكوم عليه ومستقبله الوظيفى .

(1) William Bales , Karen Mann , op . cit. , p 91 .
(2) Electronic monitoring , report published by the John Howard Society of Alberta Canada, op.cit .

رابعا : صعوبة تقبل الرأى العام للمراقبة الالكترونية كبديل عن السجن

العقاب هو جزء من ثقافة الشعوب منذ أقدم العصور ومازال المجتمع ينظر الى العقوبة كرمز للعقاب والتكفير والوقاية من الاجرام ، وعندما تشكل العقوبة تهديدا وتخويفا فإنها تحقق الزجر الكلى او الردع العام على أعضاء الجسم الاجتماعى وخاصة المجرمين ، والعقوبة أيضا مازالت تمثل بالنسبة للرأى العام إيلاما يلحق بالفرد يجعله يعانى وبالتالى يشعر بالالم الذى الحقه بغيره وهذا ما جعل الكثيرين يتسائلون عن معنى الالم او حتى الازعاج الذى يمكن أن ينال الفرد فيما لو بقى فى منزله ، فهناك الكثيرون يبقون فى منازلهم كالمتقاعدين وربات البيوت بل أن البعض يرى أن هناك الكثير من المزايا نتيجة لهذا البقاء فى المنزل والاحاطه بالعائلة والحرية فى الحركة داخل المنزل (١) .

ويرى الباحث أن الشعور بالالم نسبى من شخص لاخر ويتفاوت الاحساس بالالم والمعاناة من شخص لاخر فالفعل الذى قد يسبب الما ومعاناة لاحد الاشخاص قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص أخر ، فالعمل الشاق قد يكون معاناة والما لشخص ضعيف البنية وقد لا يكون كذلك لشخص قوى البنية وهكذا ، كما أن المستوى الثقافى والاجتماعى ومستوى الرفاهية التى يعيش فيها الانسان تحدد الى حد كبير الافعال والاوضاع التى تمثل الما ومعاناة بالنسبة له ، وبالتالى فإن الخضوع للمراقبة الالكترونية قد لا يمثل الما ومعاناة بالنسبة لطائفة معينة وهم عتاة الاجرام ومرتادى السجون بل إنه يمثل بالنسبة لهم ترفا وعلى العكس من ذلك فإن الخضوع للمراقبة الالكترونية بما تفرضه من إلتزامات يمثل ضغطا والما بالنسبة لمن لم يعتد تضييق حريته ومراقبته من جانب أحد أو من جانب جهه اوهيئة ولم يشر ماضيه الى طبيعة إجرامية متأصلة فى نفسه وإنما قد تدفعه الظروف الى إرتكاب جريمة لا تمثل إنتهاكا خارقا او تجاوزا مبالغ فيه لقواعد وأعراف المجتمع الذى يعيش فيه وهذه الطائفة هى الاولى والاحق بالخضوع لبرامج المراقبة بدلا من الزج بهم فى السجون .

(١) د . صفاء أوتانى ، الوضع تحت المراقبة الالكترونية ، المرجع السابق ص ١٥٦.

خامسا : المراقبة الالكترونية ومبدأ المساواة أمام القانون

قد ينتج عن تطبيق برامج المراقبة الالكترونية تمييز ضد طوائف الشباب والفقراء نتيجة للتكاليف العالية التى تتطلبها برامج المراقبة الالكترونية والتى قد تصل الى مبالغ كبيرة قد تتراوح من ١٠٠ الى ٢٠٠ دولار للشهر ، كما تشترط االمحكمة حيازة الخاضع للمراقبة لمسكن وخط تليفون وبالتالى فإن الجناة الذين يفتدون هذه المقومات لا يتمتعون بميزة الخضوع للمراقبة وقد لا يجدوا بديلا عن قضاء مدة العقوبة داخل السجن وهو الامر الذى أثار جدلا حول إخلال المراقبة الالكترونية بمبدأ مساواة المحكوم عليهم أمام القانون وذلك لحرمان من لا يملك مقومات الخضوع للمراقبة من التمتع بها وذلك مع إنطباق باقى الشروط عليه خصوصا فى ظل إشتراط بعض التشريعات قيام الخاضع للمراقبة بالاشتراك فى دفع تكاليف المراقبة (١) .

وحقيقة الامر أن الاصل فى المساواة أنها بين المحكوم عليهم او المتهمين فى الحقوق من الناحية المجردة ، وتوضيح ذلك أنه إذا إتحدت ظروف عدد من المحكوم عليهم من حيث خضوعهم لعقوبات ذات طبيعة ومدد واحدة ، جاز إستفادتهم من نظام بدائل العقوبات بوجه عام وهذا هو جوهر المساواة التى لا تبحث إلا بصدد المراكز القانونية المتماثلة ، أما المساواة بين المحكوم عليهم فى التمتع بألية بعينها ولتكن المراقبة الالكترونية دون غيرها من البدائل فهو قول يفتقر الى الدقة لما ينطوى عليه من تناقض مع مبدأ التفريد االعقابى ، فالمشرع قد نص على مجموعه متباينة من البدائل مثل المراقبة الالكترونية ووقف التنفيذ بسيطا كان ام مع الوضع تحت الاختبار والعمل للمنفعة العامة والافراج الشرطى الخ ، ومن ثم يصبح من الطبيعى أن يكون لكل من هذه البدائل شروطا وأحكاما تفصيلية تختلف عن باقيها فإذا إستحال تطبيق إحداها على المحكوم عليه لعدم إستجابته لاحكامها رغم أهليته قانونا للتمتع بمزايا نظام بدائل العقوبات بشكل عام فهذا لا يمنع من إخضاعه لبديل أخر دون أن يعنى ذلك الاخلال بمبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات الذى كفله الدستور (٢)

(1) Electronic monitoring ,report published by the John Howard Society of Alberta Canada, op.cit.

(٢) د . أسامة حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ١٥٧ .

المبحث الثانى
التجارب الدولية لنظام المراقبة الالكترونية

نستعرض فى هذا المبحث تجارب بعض من الدول التى تبنت نظام المراقبة الالكترونية كعقوبة ضمن منظومة العقوبات المختلفة فى بنائها العقابى او كأسلوب معاملة عقابية يستهدف تجنيب المحكوم عليهم أضرار بيئة السجن او كمرحلة وسط بين سلب الحرية الكامل وإطلاق السراح .

نستعرض فيما يلى تجارب المراقبة الالكترونية فى كلا من تشريع المملكة المتحدة والسويد

اولا : المراقبة الالكترونية فى تشريع المملكة المتحدة

تستعمل المملكة المتحدة المراقبة الالكترونية بطريقتين : كعقوبة The Curfew Order سواء كانت عقوبة مستقلة او مرتبطة بعقوبات أخرى ، وكأسلوب معاملة عقابية يطلق عليه تعبير الاقامة الجبرية فى المنزل Home Detention Curfew والمراقبة الالكترونية بحسب تعريف Prison Reform Trust هى نظام للحجز المنزلى يهدف الى المراقبة والتحكم وتعديل سلوك المتهم او المخالف للقانون .

بدأ الحديث عن المراقبة الالكترونية فى بريطانيا عام ١٩٨١ على يد Tom Stacey وكان يرى فيها حلا لخفض أعداد السجناء داخل بريطانيا ولكن وزارة الداخلية البريطانية رفضت الفكرة كما رفضت عرضه تمويل التجربة (١) .

خلال الثمانيات تزايدت أعداد السجناء فى المملكة المتحدة تزايدا كبيرا فقد وصل عدد السجناء فى بريطانيا عام ١٩٨٧ الى حوالى ٤٩٠٠٠ سجين بزيادة ٧٠٠٠ سجين عن المعدل المعتمد لتسكين وإستيعاب السجون وبزيادة ٢٠٠٠ سجين عن العام الذى يسبقة ، مع وجود نسبة تمثل حوالى ٢٠% من إجمالى هذا العدد من السجناء ممن لم يصدر ضدهم أحكام وبإنتظار المحاكمة الامر الذى دفع بلجنة الشئون الداخلية داخل مجلس العموم البريطانى الى التوصية بدراسة التجربة الامريكية فى المراقبة الالكترونية لمحاولة التطبيق الفعلى لها للوقوف على المزايا والعيوب لتلك التجربة وذلك فى ظل قيام الولايات المتحدة الامريكية فى هذا الوقت بإعتماد المراقبة الالكترونية كحل او كوسيلة ناجحة لمواجهة التضخم الكبير فى أعداد السجناء (٢) .

نظر الى المراقبة الالكترونية فى هذا الوقت على أنها الوسيلة الانسب لحل مشكلة الازدحام داخل السجون خصوصا فى ظل نجاح التجربة الامريكية فى مجال المراقبة الالكترونية ، الامر الذى دفع الحكومة البريطانية عام ١٩٨٨ الى الاعتراف بالمراقبة الالكترونية كوسيلة لحل مشاكل الازدحام داخل السجون البريطانية وفى اواخر الثمانيات تقرر بصفة نهائية تنفيذ تجربة المراقبة الالكترونية فى بريطانيا لتحقيق الاهداف الاتية :

تخفيض أعداد السجناء بدون تعريض الامن العام للخطر
تفادى الاختلاط بين عتاة الاجرام والجانحين الجدد
تجنب وصمة وعار السجن وكذلك الحفاظ على الروابط الاسرية

(1) Jenny Ardley , The Theory , Development and Application of Electronic monitoring in Britain , Internet gournal of criminology©2005 p3
www.internetjournalofcriminology.com
(2) ibid p 4 .
(3) ibid p 6 .

بدأت التجربة الاولى للمراقبة الالكترونية فى أغسطس ١٩٨٩ ولكنها لم تكن بالنجاح الكافى وشملت عددا بسيطا من المحكوم عليهم ، وفى عام ١٩٩١ صدر قانون The Criminal Justice Act 1991 الذى مهد الطريق للتجربة الثانية للمراقبة الالكترونية والذى قدم المراقبة الالكترونية كعقوبة مجتمعية ، ثم أعقبه قانون The Criminal Justice Act 1994 والذى وضع المراقبة الالكترونية فى حيز الوجود الفعلى كعقوبة وكانت هذه التجربة أكثر نجاحا من الاولى وأصبحت المراقبة الالكترونية عقوبة قائمة داخل منظومة العقوبات البريطانية وبصدور قانون عام ١٩٩٨The Criminal Justice Act الذى نص على الحبس المنزلى The Curfew Order (co) كعقوبة ونظم القواعد التى تحكم تطبيقه وتم تطبيقه فى كافة المحاكم إعتبارا من ٢٨ يناير ١٩٩٨ (١) .

وبدءا من الاول من ديسمبر سنة ١٩٩٩ تم تعميم التجربة على المستوى القومى لتطبق على كل شخص يرتضى الخضوع للمراقبة الالكترونية بشرط أن يكون قد قدم للمحاكمة او أدين بعقوبة بسيطة او لعدم دفع مبلغ الغرامة او كعقوبة تكميلية لعقوبة العمل للمنفعة العامة ، ثم توالى بعد ذلك إصدار التشريعات الموسعة من نطاق المراقبة الالكترونية فكان قانون العدالة الجنائية والشرطة Criminal Justice And Police Act سنة ٢٠٠١ الذى سمح بتطبيق المراقبة الالكترونية على الاحداث الذين تتراوح أعمارهم بين إثنتى عشرة سنة الى ست عشرة سنة فى حالة إرتكابهم اى من الجرائم الجسيمة كالجرائم الجنسية او جرائم العنف او تلك التى يقرر لها القانون عقوبة السجن لمدة لا تقل عن أربعة عشرة سنة إذا كان الجانى من البالغين او الذين يكونون من معتادى الاجرام ولا تزيد مدة المراقبة التى نظر اليها على انها عقوبة اصلية على ثلاثة شهور وفى صيف ٢٠٠١ أصدر البرلمان الانجليزى قانون وسع نطاق المراقبة الالكترونية فسمح بإمكانية إخضاع الاحداث المعتادين على الاجرام لبرنامج مراقبة مكثف تستخدم فيه كاميرات الفيديو بغرض متابعة الخاضعين للحكم والذين يحملون علامة مميزة فى مناطق الازدحام ومراكز المدن ، غير أن هذا القانون الاخير قد أثار إستياء البعض لما ينطوى عليه من رقابة شبه مطلقة لا تقترن بإجراءات تأهيل إجتماعى (٢) .

(1) Jenny Ardley ,op.cit. , p7 .

(٢) د . أسامة حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية ، المرجع السابق ص ٣٨ .

أما بالنسبة للمراقبة الالكترونية كأسلوب معاملة عقابية او ما يطلق عليه تعبير الاقامة الجبرية بالمنزل Home Detention Curfew تنظم أحكامه المادة ٧٦٠٠ من مواد أوامر خدمة السجون بالمملكة المتحدة Prison Service Order (PSO) وقد بدأ تطبيق نظام الاقامة الجبرية بالمنزل بالمملكة المتحدة إعتبارا من ٢٨ يناير ١٩٩٩ بغرض خلق الية تحول او إنتقال أمن للسجناء من الوسط المغلق داخل السجن الى العودة مرة أخرى للعيش وسط المجتمع وذلك بشرط سلوك المفرج عنه السلوك الذى يدل على قابليته للاصلاح والتأهيل وعدم رغبته فى العودة للجريمة مرة أخرى وذلك خلال فترة وجوده فى السجن (١) .

يتم تنفيذ الاقامة الجبرية فى المنزل فى تشريع المملكة المتحدة بوضع جهاز الكترونى يشبه ساعة اليد يوضع حول معصم يد او مفصل قدم المحكوم عليه ، ويتصل هذا الجهاز بجهاز أخر يتم تثبيته فى المكان الذى يقيم فيه الخاضع للاقامة الجبرية ، ويتصل جهاز المراقبة بالكمبيوتر المركزى الموجود بمركز المراقبة بواسطة خط تليفون ، ويصدر الجهاز الالكترونى المثبت حول معصم او مفصل قدم المحكوم عليه موجات يلتقطها الجهاز الالكترونى المثبت بمكان إقامة الخاضع للمراقبة طالما ظل المحكوم عليه داخل النطاق المكانى لالتقاط إشارة الجهاز الالكترونى وفى حالة إفتقاد تلك الاشارة نتيجة خروج المحكوم عليه عن هذا النطاق المكانى يقوم الجهاز الموجود بمحل إقامة المحكوم عليه بإرسال إشارات تحزيرية الى الكمبيوتر المركزى بمركز المراقبة الرئيسى (٢) .

يتم فحص السجناء وفق الشروط التى وضعتها المادة ٧٦٠٠ من مواد أوامر خدمة السجون بالمملكة المتحدة عن طريق لجنة تسمى prison and probation staff تفحص مدى توافر تلك الشروط ثم تصدر توصية بأسماء السجناء الذين تنطبق عليهم شروط الخضوع لنظام الاقامة الجبرية فى المنزل ثم يصدر مأمور السجن قرارا بأسمائهم .

(1) Home Detention Curfew , HM Prison Service , Prison Service Order , Order number7600 www.justice.gov.uk 9/7/2013

(٢) د . أيمن رمضان الزينى ، الحبس المنزلى ، المرجع السابق ص ٨٧ .

بموجب أحكام نظام الاقامة الجبرية فى المنزل فإنه يمكن إطلاق سراح السجناء الذين ينفذون أحكاما بالسجن تتراوح مدتها من ثلاث شهور الى أربع سنوات كحد أقصى وذلك مع إستثناء طوائف السجناء الاتية :

- السجناء المسجلين فى سجل القضايا الجنسية
- الجناة المدانون فى قضايا عنف وجنس ممن يقضون فترة عقوبة طويلة
- السجناء الذين لم يعودوا للسجن بعد إطلاق سراحهم بموجب إذن مؤقت
- السجناء الموجودون فى السجن بموجب أمر من إحدى المستشفيات او توجيه من مستشفى او توجيه بالتحويل
- السجناء الذين ينفذون حكما بسبب عدم إتباع شروط الاقامة الجبرية فى المنزل بعض السجناء ممن يتم إستدعائهم الى السجن بسبب عدم إتباع شروط الاقامة الجبرية فى المنزل .
- السجناء الذين يحتمل ترحيلهم من المملكة المتحدة .
- بعض السجناء الذين تم إستدعائهم الى السجن فى اى وقت لارتكابهم أحد الجرائم قبل إنتهاء مدة الخطورة للحكم الصادر بحقهم
- السجناء المتبقى لديهم فى وقت صدور الحكم ١٤ يوما قبل إنقضاء نصف فترة العقوبة المقررة عليهم
- السجناء الذين لم يقوموا بدفع غرامة ما او لم ينفذوا ما أخبرتهم به المحكمة (الاستهانة بالمحكمة) .
- السجناء الذين لم تصل أعمارهم الى سن الثامنة عشر بعد ، مع إمكانية تمتع من يصل منهم الى هذا السن أثناء تأدية العقوبة بالافراج عنه مع الاقامة الجبرية فى المنزل مع توافر باقى الشروط (١) .

يتعين على المفرج عنه إمتلاك مكان للعيش فيه بعد مغادرة السجن وفى حالة عدم إمتلاكه لمكان للعيش فسوف تقوم هيئة خدمات الافراج بمساعدته فى إيجاد مسكن يقيم به حتى يتمكن من الاستفادة من النظام .

(1) Information for prisoners , First published in 2008 by Prison Reform Trust in UK ,. www.**prison**reformtrust.org.uk 15/12/2011 P140.

لابد من قضاء فترة من العقوبة داخل السجن قبل الافراج تختلف حسب مدة العقوبة فإذا كانت مدة العقوبة المحكوم بها ثلاث اشهر ولا تتجاوز اربعة اشهر فإنه لابد من قضاء ثلاثون يوما بالسجن قبل الخضوع لنظام الاقامة الجبرية ، أما إذا كانت مدة العقوبة ما بين اربعة أشهر الى اثنى عشر شهرا فلابد من قضاء ربع مدة العقوبة داخل السجن قبل الخضوع لنظام الاقامة الجبرية ، وإذا كانت مدة العقوبة إثنى عشر شهرا أو أكثر فلابد من قضاء تسعون يوما داخل السجن قبل الافراج ، ولا يمكن الافراج عن السجين قبل قضاء هذه المدة فمثلا لو حكم على مسجون بالسجن لمدة ثلاث أشهر فإنه لا يمكن الافراج عنه وفق نظام الاقامة الجبرية إلا بعد قضائه لثلاثون يوما داخل السجن اولا (١) .

تقييم الخطورة RISK ASSESSMENT

لابد من تقييم مدى خطورة المفرج عنه على الاخرين فى حالة خروجه من السجن وذلك حتى تتمكن هيئة السجن من التحقق من إستحقاقه للحصول على الاقامة الجبرية فى المنزل ، وعملية تقييم الخطورة لتقرير إستحقاق الحصول على الاقامة الجبرية فى المنزل لابد وأن تتم قبل موعد إستحقاق الافراج بعشرة أسابيع وتقوم بها لجنة تسمى Prison and Probation Staff .

هناك إجرائين لعمل التقييم اللازم لتقرير الافراج عن السجناء اولا : التقييم المبدئى الذى يتم لجميع السجناء الذين يستحقون الحصول على الاقامة الجبرية فى المنزل ويتضمن هذا التقييم التقارير التى تقدم من هيئة السجن عن سلوك المسجون داخل السجن والثانى : وهو التقييم المتقدم او التقييم الذى يعزز التقييم المبدئى وهو الذى يتم لفئات السجناء الذين قضوا فى السجن أكثر من عام ولم يطلق سراحهم من السجن وفق اية وسيلة من وسائل الافراج المؤقت خلال تلك المدة ، أو السجناء الذين يتم تسجيلهم على أنهم من ذوى الخطورة العالية نتيجة لعنفهم او إرتكابهم مخالفات جنسية أو لخطورة إعادة إحتجازهم مرة أخرى وكذلك السجناء الذين يتطلب تقييم الافراج عنهم الوضع فى الاعتبار إعتبارات أخرى (٢) .

يمكن للسجين أن يطلب عدم الافراج عنه وفق نظام الاقامة الجبرية فى المنزل وذلك مع قيامه بالتوقيع على طلب بذلك يقدم الى لجنة تقييم الخطورة ويمكن له كذلك أن يتراجع عن هذا الطلب كما يمكن له الاستئناف ضد عدم منحه الاقامة الجبرية فى المنزل ، كذلك فإنه عند خرق المحكوم عليه لنظام الاقامة الجبرية لاسباب قهرية مثل عدم القدرة على الاستمرار فى العيش فى العنوان المتفق عليه فإنه يمكنه طلب الحصول على إطلاق السراح بموجب الاقامة الجبرية فى المنزل مجددا (٣) .

(1) Home Detention Curfew , HM Prison Service , op.cit. , chapter 3 , page 1 .
(2) ibid , chapter 5 .
(3) Information for prisoners , op.cit., 2008 P139 .

ثانيا : المراقبة الالكترونية فى التشريع السويدى

للسويد تجربة شاملة فى تطبيق الاجراءات البديلة عن عقوبة السجن للتقليل من أعداد السجناء والمحتجزين ، وغالبا ما يقوم على تنفيذ تلك الاجراءات البديلة جهاز يسمى National Probation Service وهى أحد الاجهزة الحكومية التى تشكل جزء من النظام القضائى السويدى يختص بالمسئولية عن المتهمين المحتجزين بإنتظار المحاكمة وكذلك المحكوم عليهم المدانين بموجب أحكام قضائية ، ويعتبر من أكثر هذه العقوبات او الاجراءات البديلة شيوعا المراقبة العادية للمحكوم عليه التى تتم بناء على حكم المحكمة وتنفذها هيئة National Probation Service بقصد مراقبة المحكوم عليه ومتابعته ومساعدته فى تحقيق التوافق والاندماج المجتمعى مرة أخرى مع خضوع المحكوم عليه لاشراف شخصى من جانب ضباط الهيئة وكذلك من تلك الاجراءات البديلة الخدمة المجتمعية (١) .

هناك إجراءات أخرى يأخذ بها التشريع السويدى للحد من أعداد السجناء فى حالة صدور حكم فعلى بالسجن من قبل المحكمة وذلك لاستبدال كامل مدة العقوبة او جزء منها وذلك كما فى حالة الافراج الشرطى الذى يتم بعد قضاء المحكوم عليه لثلثى مدة العقوبة المحكوم بها وكذلك الافراج عن المحكوم عليه قبل إنقضاء مدة العقوبة مع إلزامه بالاقامة الجبرية فى المنزل عن طريق مراقبته إلكترونيا .

كانت إستراتيجية اللجوء الى المراقبة الالكترونية فى السويد هو تخفيف عدد السجناء مع تقليل النفقات التى تنفق عليهم داخل السجن ، وتقوم فكرة الاقامة الجبرية فى المنزل مع الخضوع للمراقبة الالكترونية على حظر تجول المحكوم عليه خارج المنزل طيلة مدة باقى العقوبة مع السماح له بالخروج لبعض الاوقات لاداء بعض النشاطات فقط كالعلاج او العمل او الدراسة ، وتتم عملية المراقبة الالكترونية فى السويد بإستخدام تقنية موجات الراديو Radio Frequency التى تقوم على وجود جهاز إرسال (الاسورة الاللكترونية) التى يرتديها المحكوم عليه وجهاز إستقبال ومركز مراقبة لرصد حالات مخالفة الاقامة الجبرية فى المنزل عن طريق خط التليفون الذى يربط وحدة الاستقبال بمركز المراقبة (٢) .

(1) Jan Bungerfeldt ,seminar - the Impact of Alternative Sanctions and the Electronic Monitoring , 3 March , 2011 , www.tm.lt
(2) ibid
(3) ibid

أطلق البرنامج الاول لاستخدام المراقبة الالكترونية فى السويد عام ١٩٩٤ وفى هذا التوقيت لم تكن المراقبة الالكترونية مطبقة فى أيا من الدول الاوروبية بإستثناء إنجلترا وويلز التى بدأت تلك التجربة عام ١٩٨٩ (١) .

للمراقبة الالكترونية فى التشريع السويدى برنامجين للاقامة الاجبارية فى المنزل على قدم المساواة الاول يطلق عليه برنامج الباب الامامى Front door Scheme وهو برنامج بديل عن أحكام السجن قصيرة المدة التى لا تجاوز مدتها ستة اشهر (المراقبة الالكترونية كعقوبة) ، والبرنامج الثانى يطلق عليه برنامج الباب الخلفى back door scheme والذى يقدم إمكانية الافراج عن السجين قبل إنتهاء مدة العقوبة الكامل مع خضوعه للاقامة الجبرية بالمنزل مع المراقبة الالكترونية بشرط قضاء المحكومم عليه لنصف مدة العقوبة المحكوم عليه بها داخل السجن بحد أدنى ثلاثة أشهر إذا قلت العقوبة عن ستة أشهر ، كما يشترط الا تتجاوز مدة الخضوع للبرنامج عام واحد (المراقبة الالكترونية كأسلوب معاملة عقابية) وقد بدأ تنفيذه فى السويد إعتبارا من عام ٢٠٠١ ويتم الاشتراك فى كلا البرنامجين بناء على قرار إدارى يصدر من هيئة Swedish Prison and Probation Administration وليس بموجب حكم قضائى ، ويتم التطبيق بواسطة هيئة National Probation Service (٢) .

بإستثناء الاختلاف الواضح على المجموعات او الافراد المستهدفين من كلا البرنامجين فإن هناك تشابهات كبيرة جدا بينهما ، فكلا البرنامجين يقوم على الاشتراك الطوعى او الرضا من جانب الخاضع للبرنامج ، كما أنهما يشتركان فى الشروط الاساسية وهى توافر مسكن مقبول وعمل مناسب وكذلك لهما نفس القواعد التى تتمثل فى التعهد بالامتثال المطلق لامر الاقامة الاجبارى فى المنزل ، وعدم التسامح مع تعاطى المخدرات ، والالتزام بإلسماح وإستقبال الزيارات المنزلية من قبل المشرفين على البرنامج وكذا الخضوع لاختبارات وتحاليل تعاطى المواد المخدرة ، وفى حالة إخفاق الخاضع لاى من كلا البرنامجين فى الامتثال لتلك القواعد يتم حرمانه من البرنامج ويحول للسجن فورا لقضاء باقى مدة العقوبة داخل السجن (٣) .

(1) Jan Bungerfeldt ,seminar op. cit.
(2) ibid
(3) ibid

بالرغم من وجود تشابهات كبيرة بين البرنامجين إلا أن هناك بعض الاختلافات التى تظهر أثناء التنفيذ ، فبرنامج الباب الخلفى للاقامة الاجبارية فى المنزل يسمح للخاضع له بالحصول على فترات أجازه من الخضوع للبرنامج أكثر بكثير من تلك التى يسمح بها فى حالة برنامج الباب الامامى للاقامة الاجبارية فى المنزل ، والسبب وراء ذلك أن الخاضعين لبرنامج الباب الخلفى للمراقبة الالكترونية فى فترة تحول من حياة السجن الى إطلاق السراج والبرنامج ما هو إلا إعداد لهم لمواجهة حياة الحرية فى المستقبل ، كما أنه فى حالة تطبيق برنامج الباب الخلفى للاقامة الجبرية ربما يسمح للخاضع لهذا البرنامج بالاستثناء من شرط المراقبة الالكترونية فى ثلث العقوبة الاخير والاكتفاء بملاحظته عن طريق ضباط هيئة Probation Service (١) .

بلغ عد الخاضعين للاقامة الجبرية مع المراقبة الالكترونية فى السويد عام ٢٠١٠ حوالى ٣٧٠٠ محكوم عليه ممن يقضى كامل مدة العقوبة او جزء منها وفق نظام الاقامة الجبرية ، منهم حوالى ٣٠٠٠ يخضعون لبرنامج الباب الامامى للمراقبة ، ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن الاقامة الاجبارية تقدم إدخارات كبيرة ، فتكلفة السجين اليومية فى السجون السويدية منخفضة الامان حوالى ١٨٠ يورو بينما تكلفة الخاضع لنظام الاقامة الاجبارية حوالى ٨٥ يورو يوميا مع تكلفة مراقبة الكترونية (معدات – نظام – صيانة) حوالى ٤ يورو يوميا ولذلك فمنذ عام ١٩٩٤ فإن برامج الاحتجاز المنزلى قد خفضت تكاليف قضاء السجناء مدة العقوبة داخل السجن الى حوالى ١٠٠٠٠٠٠٠٠ يورو وهذا المبلغ يشير فقط الى حجم الادخار المادى للتنفيذ الفعلى ولا يشير الى الفوائد التى عادت على المجتمع من تمكين المحكوم عليه من العمل خلال مدة قضاء العقوبة وكذلك عدم حرمانه من الارتباط الاسرى وسرعة إعادة إندماجه داخل المجتمع وهذه منافع لا يمكن حسابها بالارقام (٢) .

التطبيق الناجح للمراقبة الالكترونية فى نظام العقوبات السويدى وفى بلاد اوروبية أخرى يبين أن المراقبة الالكترونية يمكن أن تكون أداة ناجحه فى بناء نظام بدائل لعقوبة السجن ، مع توافر بعض المسائل الاخرى مثل إختيار وتدريب القائمين على تنفيذ المراقبة وتمويل البرنامج ، مع توافر المناخ الثقافى للتطبيق (٣) .

(1) Jan Bungerfeldt ,op. cit .
(2) ibid
(3) ibid

بعد العرض السابق لتجربة المراقبة الالكترونية فى كلا من المملكة المتحدة والسويد نجد أن المراقبة الالكترونية تتميز بخصائص تميزها سوأ أكانت عقوبة ام كانت أسلوب معاملة عقابية وتكاد تتماثل هذه الخصائص او الشروط التى تخضع لها المراقبة فى معظم التشريعات التى تبنت تنفيذها وتتمثل أهم تلك الشروط او الخصائص فيما يلى :

- يجب ألا يكون المحكوم عليه او الخاضع للمراقبة شخص يتمتع بخطورة إجرامية

وهذا شرط أساسي تنص عليه معظم التشريعات التى تقر المراقبة الالكترونية فناك فئات معينة من الجناة كما فى التشريع الانجليزى لا يجوز الافراج عنهم وفق نظام المراقبة الالكترونية نظرا لخطورتهم العالية على حالة الامن العام .

- إشتراط موافقة الجانى قبل الحكم عليه بتلك العقوبة

وهو شرط أساسى تتطلبه معظم التشريعات التى تطبق المراقبة الالكترونية ، حيث تستلزم تشريعات تلك الدول ضرورة موافقة الجانى كتابة على تلك العقوبة قبل الحكم بها وذلك كما فى تشريع إنجلترا وويلز .

- المراقبة الالكترونية يمكن أن تكون عقوبة او أسلوب معاملة عقابية

هناك وجهان للمراقبة الالكترونية فى التشريعات المختلفة فقد تكون المراقبة الالكترونية عقوبة وقد تكون أسلوب معاملة عقابية يتم تطبيقها كبديل عن عقوبة السجن او تطبيقا لمبدأ الافراج غير النهائى بعد قضاء جزء من العقوبة داخل السجن وذلك كما فى التشريع السويدى .

الخاتمة

يطيب لى فى ختام هذا العمل الذى أسال الله عز وجل أن يكون قد وفقنى للقيام به على الوجه الذى يرضيه أن أعرض لخلاصة موجزة عنه تبرز فى جانب منها أهم النتائج المستفادة من هذا الموضوع ، وفى الجانب الاخر أهم التوصيات التى قد توصل اليها الباحث وذلك كما يلى :

اولا : النتائج

- كان للتكنولوجيا الحديثة دور كبير فى علاج مشاكل العقوبة السالبه للحرية وما قد تسببه من أضرار لا يمكن تجاهلها وذلك من خلال إيجاد بديل لهذه العقوبة وبخاصة العقوبة قصيرة المدة وذلك من خلال ربط العدالة الجنائية فى مراحلها المتعاقبة بما أحرزته البشرية من تقدم ملموس على صعيد التكنولوجيا وذلك عن طريق تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بطريقة مبتكرة خارج اسوار السجن فى الوسط الحر مع إخضاع المحكوم عليه بتلك العقوبة لنظام الكترونى لمراقبته عن بعد للتأكد من إلتزامه بالتواجد فى المكان المحدد سلفا خلال الاوقات المحددة ايضا سلفا بموجب حكم قضائى وهو ما يعرف بنظام الخضوع للمراقبة الالكترونية .

- تعتبر المراقبة الالكترونية وسيلة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج أسوار السجون مما يجنب الخاضع لها التعرض لما قد يصيب السجين من سلبيات نتيجة الايداع داخل المؤسسات العقابية ، كما أن المراقبة الالكترونية تعتبر إستغلال للتكنولوجيا الحديثة وإخضاع لها فى تحسين وتطوير النظام العقابى ، وقد تكون المراقبة الالكترونية عقوبة او أسلوب معاملة عقابية تستهدف تحقيق تأهيل الخاضع لها ، كما أن لها ذاتيتها التى تميزها عن غيرها من العقوبات او الاساليب العقابية الاخرى .

- حققت المراقبة الالكترونية نتائج طيبه فى الدول التى قامت بتنفيذها سواء أكانت عقوبة ام أسلوب معاملة عقابية وذلك على مستوى الاهداف التأهيلية او الاهداف الاقتصادية فيما يتعلق بتقليل النفقات وكذلك فيما يتعلق بالحد من العودة الى الجريمة مرة أخرى .

ثانيا : التوصيات

- إدخال تعديلات تشريعية تسمح بتطبيق برامج المراقبة الالكترونية كوسيلة حدبثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج اسوار المؤسسات العقابية فى حالات الجرائم التى لا تشكل درجة خطورة معينه تستدعى ايداع الجانى داخل اسوار السجون خصوصا فى ظل التطور التكنولوجى الكبير الذى نشهده .

المراجع

اولا : المراجع العربية

١ ــ المراجع العامة

الدكتور / فوزية عبدالستار

- مبادئ علم العقاب ، دار النهضة العربية ،القاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٢

٢ ــ المراجع المتخصصه :

الدكتور/ احمد شوقى ابو خطوه

- المساواة فى القانون الجنائى ، دار النهضه العربية الطبعه الخامسة القاهرة ٢٠٠٨

الدكتور/ أسامة حسنين عبيد

- المراقبة الجنائية الالكترونية ، دار النهضه العربية الطبعة الاولى ٢٠٠٩ .

الدكتور/ أيمن الزينى

- الحبس المنزلى ، دار النهضه العربية الطبعه الاولى ٢٠٠٥

الدكتور/ عمر سالم

- المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن ، دار النهضه العربية بدون تاريخ نشر الطبعة الثانية

الدكتور/ محمد عيد الغريب

- الافراج الشرطى فى ضوء السياسة العقابية الحديثة ، جامعة المنصورة كلية الحقوق ١٩٩٤/١٩٩٥

الدكتور/ مصطفى محمد موسي

- المراقبة الالكترونية عبر شبكة الانترنت ، دار الكتب القانونية ٢٠٠٥

٣ ــ الرسائل العلمية :

الدكتور/ محمد سيف النصر عبد المنعم

- بدائل العقوبة السالبة للحرية فى التشريعات الجنائية الحديثة ، رسالة دكتوراة كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠٠٤

٤ ــ الابحاث :

الدكتوره/ صفاء اوتانى

- الوضع تحت المراقبه الالكترونية ، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ العدد الاول ٢٠٠٩ .
- العمل للمنفعه العامة فى السياسة العقابية المعاصرة ، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٥ العدد الثانى ٢٠٠٩ .

ثانيا : المراجع الاجنبية

1- general and specialized references

***Christopher l. Blackesley ,**
Conditional Liberation (Parole) In France , University of Nevada , Las Vegas , School of Law , 1978 , digitalcommons.law.lsu.edu

***HM Prison Service .**
Home Detention Curfew , Prison Service Order , Order number 7600 http://www.justice.gov.uk

***James Bonta , Suzanne Wallace-Capretta , Jennifer Rooney**
Electronic Monitoring In Canada , Solicitor General Canada , May 1999 http://www.publicsafety.gc.ca

***Jan Bungerfeldt .**
the Impact of Alternative Sanctions and the Electronic Monitoring , 3 March , 2011 , www.tm.lt

***Jenny Ardley .**
he Theory , Development and Application of Electronic monitoring in Britain , Internet gournal of criminology©2005 .
www.internetjournalofcriminology.com

***Matt Black and Russell G.Smith .**
Electronic Monitoring in the Criminal Justice System , Australian Institute of Criminology , May 2003 .
http://www.aic.gov.au/

***Mlke Nellis and Dominik Lehner .**
Scope and Definitions Electronic Monitoring , European Committee on Crime Problems (CDPC) Council for Penological Cooperation (PCCP) 16/10/2012 . www.coe.int

***Rafael Di Tella , Ernesto Schargrodsky .**
Criminal Recidivism after Prison and Electronic Monitoring , Journal of Political Economy , 2013 , vol .121 , no . 1 by the University of Chicago .

***U.S.Department of Justice , Office Of Justice Programs , National Institute of Justice .**
Electronic Monitoring Reduces Recidivism , , sept . 2011 .
https://www.ncjrs.go

***William Bales , Karen Mann .**
A Quantitative and Qualitative Assessment of Electronic Monitoring , The Florida state University College of Criminology and Criminal Justice Center for Criminology and Public Policy Research , January 2010 .
http://www.criminology.fsu.edu/

2 - Reports and articles

***John Howard Society of Alberta Canada**
Electronic monitoring , report published by the John Howard Society of Alberta Canada, 2000 , provides a brief and apparently well documented overview of electronic monitoring purposes, history, technology, constitutional issues, costs and effectiveness. It takes a generally dim view on all aspects .
www.johnhoward.ab.ca

***Prison Reform Trust in UK**
Information for prisoners , First published in 2008 by Prison Reform Trust in UK .
www.prisonreformtrust.org.uk

***REUTERS**
U. S . Prison System a costly and harmful Failure , report published by REUTERS IN Mo Nov 19, 2007
www.reuters.com

ثالثا : مواقع الكترونية على شبكة الانترنت

1- www.dpsonline.org.uk
2 - www.gps.gov
3 - www.socalalternativesentencing.com

الفهرس

مقدمه ١

المبحث الاول

ماهية المراقبة الالكترونية ومبررات ومشكلات التطبيق

تمهيد وتقسيم ٢

المطلب الاول : ماهية المراقبة الالكترونية ٣

الفرع الاول : تعريف المراقبة الالكترونية ونشأتها ٤

الفرع الثانى : ذاتية المراقبة الالكترونية كوسيلة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية ٩

الفرع الثالث : الية تطبيق المراقبة الالكترونية ١٧

المطلب الثانى : مبررات ومشكلات تطبيق نظام المراقبة الالكترونية ٢٢

الفرع الاول : دواعى تطبيق نظام المراقبة الالكترونية ٢٣

الفرع الثانى : مشكلات تطبيق نظام المراقبة الالكترونية ٢٨

المبحث الثانى

التجارب الدولية لنظام المراقبة الالكترونية

اولا : المراقبة الالكترونية فى تشريع المملكة المتحدة ٣٥

ثانيا : المراقبة الالكترونية فى التشريع السويدى ٤٠

الخاتمة ٤٤

قائمة المراجع ٤٥

الفهرس ٤٨